الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور السياسة المالية في عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية لحالة الجزائر للفترة 2001-2018

إعداد الطلبة:

- **عبد الحكيم بوزيان**
- **يوسف أوبيري**

تحت إشراف:

- د.عبد الجليل شليق

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. شليق عبد الجليل	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الشهيد حمى لخضر الوادي	مشرفا
د.خليفة عزي	أستاذ محاضر –ب–	جامعة الشهيد حمى لخضر الوادي	رئيسا
أ.بقاط حنان	أستاذ محاضر –ب–	جامعة الشهيد حمى لخضر الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

الإهداء

نهدي ثمرة جهدنا هذا

إلي الوالدين حفظهما الله

إلي كل الأصدقاء

إلي كل من شجعنا اواعاننا في إعداد هذه المذكرة

عبد الحيكم، يوسف

شكر وتقدير

إن الشكرُ والحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، نشكره ونحمده حمدا كثيرا مباركا فيه على جزيل عطائه وعلى كل ما أنعم عليه به وفضله علينا أن وفقنا لإتمام هذا البحث، ونسأله تعالى أن ينفع به، راجين منه عز وجل التوفيق والسداد في باقي مشوارنا البحثي.

من هذا المنبر نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى: الأستاذ المشرف دكتور شليق عبد الجليل على التوجيهات والملاحظات المقدمة.

كما نتقدم بجزيل الشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها وتقييمها.

من أمد لنا يد العون وساهم في تذليل الصعوبات طيلة أطوار إنجاز هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والامتنان لكل من تعلمنا على أيديهم طوال مسيرتنا العلمية...

شكرا لكم وجزاكم الله عنا خيرا

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في اثر السياسة المالية في تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2018 التي تمثل فترة برامج واستراتيجيات التنمية الاقتصادية المخصصة لإنعاش الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل الوطني، ولتحقيق ذلك قامت الدولة بالعديد من التعديلات في قوانين وإجراءات السياسة المالية لتوجيهها لتحقيق التنويع الاقتصادي و لقد تم التطرق في هذه الدراسة إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسة المالية والتنويع الاقتصادي بالإضافة إلى دراسة مختلف إجراءات السياسة المالية الهادفة للتنويع الاقتصادي في الجزائر ثم تطرقنا لتحليل انعكاس إجراءات السياسة المالية على مؤشرات التنويع الاقتصادي وفي الأخير تم استعراض أهم الآليات التي تمكن السياسة المالية من تفعيل أدواتها لتحقيق التنويع الاقتصادي وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية في الجزائر لم تؤدي إلى تحقيق تنويع الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، السياسة المالية، الضرائب المالية، الانفاق الحكومي

Study summary

This study aims to research the impact of fiscal policy on diversifying the economy outside the hydrocarbon sector in Algeria during the period 2001-2018, which represents the period of economic development programs and strategies dedicated to reviving the economy and diversifying sources of national income. To achieve economic diversification, this study has addressed various theoretical aspects related to financial policy and economic diversification, in addition to studying various financial policy measures aimed at economic diversification in Algeria. Then we analyzed the reflection of financial policy measures on indicators of economic diversification. Finally, the most important mechanisms that enable Fiscal policy from activating its tools to achieve economic diversification The study concluded that the financial policy in Algeria did not lead to the diversification of the Algerian economy.

Keywords: economic diversification, fiscal policy, fiscal taxes, government spending

الفهارس

فهرس المحتويات

الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
فهرس الجداول والأشكال	
المقدمة	أ - ث
الفصل الأول :الاطار النظري السياسة المالية	
تمهيد الفصل الأول	06
المبحث الأول : عموميات حول السياسة المالية	07
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية	07
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي	09
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية	10
المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية	11
المطلب الأول: الضرائب والرسوم	11
المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام	13
خلاصة الفصل الأول	16
الفصل الثاني: التنويع الاقتصادي	19
تمهيد الفصل الثاني	21
المبحث الأول : مفهوم وأهمية التنويع الاقتصادي	22
المطب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي	22
المطلب الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي	23
المطلب الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي	24
المبحث الثاني : أنماط التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه	25
الطلب الأول: أنماط التنويع الاقتصادي	25
المطلب الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي	26
المطلب الثالث: قياس درجة التنويع الاقتصادي	27
المبحث الثالث : الاقتصاديات النفطية بين وفرة الموارد الطبيعية ونقمتها	28
الطلب الأول: الاقتصاديات النفطية تعريفها وخصائصها	28
المطلب الثاني: لعنة الموارد والمرض الهولندي	29
خلاصة الفصل الثاني	36
الفصل الثالث: إجراءات السياسة المالية لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2018	**38**

تمهيد الفصل الثالث	39
المبحث الأول : سياسة الإنفاق العام لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر 2001–2018	40
المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة في التشريع الجزائري	40
المطلب الثاني: تطور وتحليل النفقات العامة في الجزائر في الفترة (2001–2018)	43
المبحث الثاني: السياسة الضريبية لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر 2001–2018	48
المطلب الأول: تطور وتصنيف الايرادات العامة في الجزائر 2001–2018	48
المطلب الثاني: إجراءات السياسة الضريبية للتنويع الاقتصادي في الجزائر 2001–2018	51
المطلب الثالث": مساهمة السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر (2001– 2018)	58
المبحث الثالث : آلية تفعيل السياسة المالية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	64
المطلب الأول: الإصلاح الضريبي	64
المطلب الثاني:: ترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءة ادارته	65
خلاصة الفصل الثالث	67
الخاتمة	68
قائمة المراجع	73

فهرس الجداول

الجدول 3–1	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات الوحدة: (بالألف دج).	42
الجدول 3–2	تطور هيكل الانفاق في الجزائر 2001-2018.	43
الجدول 3–3	توزيع الانفاق العام الجاري في الجزائر 2001-2018.	44
الجدول 3–4	تقسيم الإيرادات العامة النهائية المطبقة على ميزانية الدولة حسب قانون المالية لسنة 2010.	49
الجدول 3–5	تطور الايرادات العامة في الاقتصاد الجزائري في الفترة 2001-2018.	50
الجدول 3–6	الحوافز الضريبية الممنوحة لقطاع السياحة في الجزائر.	55
الجدول 3–7	تطور بنية الناتج المحلي الخام في الجزائر للفتره 2001-2018	58
الجدول 3–8	تركيبة القيمة المضافة في الجزائر حسب القطاعات للفترة 2001-2018	60
الجدول 3-9	تطور بنية الصادرات في الجزائر حسب مجموعات السلع لفتره 2001-2018	61
الجدول 3–10	تطور بنية الايرادات الضريبية في الجزائر للفترة 2001-2018	62

فهرس الأشكال

الشكل 3–1	توزيع الأنفاق العام الاستثماري على القطاعات في الجزائر 2001-2018	46

مقدّمة

مقدّمة

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي مكانة هامة في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على منتج واحد في عملية التصدير وكذا الاعتماد عليها كمورد أساسي في تمويل المبزانية، فالاعتماد على مورد واحد كمحرك للنمو الاقتصادي يمكن أن يعرقل أو يوقف عجلة التنمية إذا ما انخفضت أسعار هذا المنتج في الأسواق العالمية، إن اعتماد هذه الاقتصاديات على مورد واحد لم يكن اختيارا بل كانت مجبرة على ذلك وفق مبدأ التخصص ونمط تقسيم العمل الدولي ومدى وفرة هذا المورد في تلك الدول، إذ أغلب هذه الدول تتمتع بميزة نسبية في انتاج هذا المورد خاصة فيما يتعلق بالثروات الباطنية.

ومما سبق نجد بأن ثراء هذه الدول بالثروات الباطنية هو نعمة عليها (في حالة ارتفاع أسعار هذه الثروات في الأسواق العالمية) ولكن يصبح نقمة عند انخفاض الأسعار وذلك لعدم وجود البديل في هذه الحالة، ولذلك وجب التفكير في تنويع هيكل اقتصاد هذه الدول حتى لا يبقى اقتصادها مرتبط بتقلبات أسعار هذه المنتجات الريعية في الأسواق العالمية.

تعد السياسة المالية من أدوات التحكم في النشاط الاقتصادي، ومن أهم الأدوات التي تساهم في عملية التنويع الاقتصادي، ويختلف الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الحياة الاقتصادية باختلاف النظم والبنية الاقتصادية للدول، وتستهدف السياسة المالية إحداث سلسلة متعاقبة من التغييرات الهيكلية البنيوية في الاقتصاد الوطني لتنويع مصادر الدخل، والتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين، وهذا عبر الاهتمام بتطوير كافة قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني، وتعتمد السياسة المالية في الدول النفطية على الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة، ولهذا فإن تراجعها يمثل تحديا قويا يجبر الدولة على خفض مستويات الإنفاق، وفي الوقت نفسه زيادة الإيرادات غير النفطية.

تعتبر الجزائر من بين الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على النفط سواء في صادراتها أو في تمويل ميزانيتها، وعليه فأي تذبذب في أسعار المحروقات سيؤثر على الاقتصاد الجزائري، ولقد تبنت الحكومة الجزائرية منذ الأزمة النفطية 1986 مجموعة من الاجراءات والسياسات الاقتصادية قصد الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا، حتى يصمد أمام انخفاض أسعار البترول العالمية من خلال تشجيع القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي من خلال التسهيلات والتحفيزات الضريبية لها وكذا تقديم الدعم للشباب الراغب في إنشاء مؤسسات صغيرة.

1.المشكلة الرئيسية:

وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

الى أي مدى ساهمت السياسة المالية في عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2001-2018

2.الأسئلة الفرعية:

من التساؤل الرئيسي السابق يمكننا أن نُثير مجموعة من الأسئلة الجزئية تسهيلًا للإجابة عن المشكلة الرئيسية:

❶ ماهية السياسة المالية وماهي أدواتها؟

❷ ماهي أسس نجاح عملية التنويع الاقتصادي؟

❸ ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

❹ ما هو دور السياسة المالية في عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

3.فرضيات الدراسة:

وكإجابة مؤقّتة على التساؤلات السابقة نعتمد الفرضيات الآتية:

❶ تسببت الوفرة المالية النفطية في ارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات المحروقات مما أدى الى اخفاق الجزائر في خلق اقتصاد متنوع.

❷.ساهمت البرامج التنموية في الجزائر في الفتره 2001-2018 بشكل ضعيف في دعم التنويع الاقتصادي.

❸.السياسة المالية في الجزائر رهينة التغيرات في أسعار النفط وتقلباته التي تنعكس بالإيجاب أو السلب على مختلف القطاعات الاقتصادية.

4.مبرّرات اختيار الموضوع:

- ارتباط الموضوع بالتخصّص
- الرغبة في محاولة الإسهام في موضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر ودور السياسة المالية فيه في ضل الظروف التي تعيشها الجزائر.

5. أهداف الدراسة وأهميتها:

1.5. أهداف الدراسة: نسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- محاولة الإلمام بأهم المفاهيم النظرية الخاصة بالسياسة المالية والتنويع الاقتصادي.
- دراسة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر ومساهمة أدوات السياسة المالية في هذه العملية .

2.5.أهمية الدراسة: تمّ تناول موضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر نظرا للاعتبارات الآتية:

- الدور الذي يكتسيه التنويع الاقتصادي في الجزائر في اختيار البدائل الأفضل للتقليل من الآثار السلبية المحتملة لتقلبات أسعار النفط.

- المكانة والأهمية التي تحتلها السياسة المالية في عملية التنويع الاقتصادي

6. الاطار الزماني والمكاني:

إن الدراسة الميدانية أو ما يسمى بدراسة الحالة، تَفرضُ علينا تحديد الإطار الزمني التي ستُدرس خلاله متغيرات البحث، والإحصائيات والمعطيات اللازمة؛ مع تحديد المناطق التي ستشملها الدراسة ومن ثمَّ فإنه:

- **زمانيًّا:** تشمل الدراسة الميدانية الفترة الممتدة من العام: 2001 إلى العام: 2019.
- **مكانيا:** فقد وقع اختيارنا على الجزائر

7. المنهج والأدوات المستخدمة:

تحددت المناهج البحثية التي سنعتمدها في بحثنا بناء على طبيعة وطريقة معالجة الإشكالية الرئيسية؛ وقد اعتمدنا على منهجية IMRAD أو الكلاسيكية للإجابة عن إشكالية الدراسة الرئيسية والإشكاليات الفرعية ومن ثم فرضيات الدراسة. وتبعا لذلك اعتمدنا مجموعة من عدة مناهج بحثية، أهمها:

❶ **المنهج الوصفي:** يعتمد هذا المنهج على وصف الظاهرة، حيث حاولنا وصف الأجزاء النظرية المتعلقة بموضوعات السياسة المالية والتنويع الاقتصادي، كما سهل لنا هذا المنهج ضبط متغيرات الدراسة استعانة بالأدبيات النظرية والدراسات السابقة في الموضوع.

❹ **المنهج التحليلي:** استعانة بأسلوب دراسة الحالة؛ استخدمنا المنهج التحليلي بهدف قياس العلاقة بين السياسة المالية والتنويع الاقتصادي؛ واستعملنا في ذات المنهج أدوات التحليل والقياس الاقتصادي.

8.صعوبات الدراسة:

إن عملية الإنشاء ـ لا سيما البحثية منها ـ تكتنفها مصاعب عدة بدءا بطبيعة الموضوع وتشعباته وصولا لتشابك الأهداف المراد تحقيقها من وراء ذلك.وما أضاف علينا ضغطًا في إنجاز بحثنا هو غير قليل من العوامل التي تعتبر تحديا أو تهديدا يواجه المُنجِز، كضيق الوقت، وقلة المراجع والمعلومات باللغة العربية، وعدم كفاية الموارد والإمكانات، وغيرها.

9.محتوى البحث:

قسمنا المذكرة إلى ثلاث فصول، وُسِم الأوّل الإطار النظري للسياسة المالية، ويندرج تحته مبحثين، المبحث الأول عموميات حول السياسة المالية، أما المبحث الثاني فيتناول أدوات السياسة المالية.

وخصصنا الفصل الثاني لدراسة التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، تناولنا في المبحث الأول مفهوم وأهمية التنويع الاقتصادي، ؛و المبحث الثاني أنماط التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه المبحث الثالث حول الاقتصاديات النفطية بين وفرة الموارد ونقمتها.

والفصل الثالث كان تحت عنوان إجراء السياسة المالية لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر في الفتره 2001-2018 وبدوره ينقسم الى مبحثين يتناول المبحث الأول سياسة الانفاق العام للتنويع الاقتصادي في الجزائر في الفتره 2001 - 2018، ويتناول المبحث الثاني السياسة الضريبية لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر في الفتره 2001-2018.

أمّا خاتمة بحثنا فقد ضمناها ما توصلت إليه الدراسة من نتائج مدعمين إيّاها باقتراحات نظرية وأخرى عملية علّها تكون إضافة علمية وعملية في هذا المجال.

وما التوفيق والسداد إلا من عند الله وحده.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد

تعد السياسات الاقتصادية والتي بواسطتها تعمل الدولة على تحكم في نشاطها الاقتصادي و التي من ضمنها السياسة النقدية، والسياسة المالية اذ يتجسد دور هذا الاخير في تسير مواردها في تجاه مشاريع معينة من خلال نفقاتها الازمة لذلك بغية تحقيق الاهداف المسطر لها مسبقا وهذا ما سنقوم بدراسته في هذا الفصل المعنون بالاطار النظري لسياسة المالية.

ضمن هذا الفصل سنقوم بدراسة الاطار النظري لسياسة المالية من خلال التطرق الى التعريف بالسياسة المالية، حيث قمنا بتقسيمه الى مبحثين:

المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية.

من خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق الى مختلف التعاريف للسياسة المالية وتطورها التاريخي والاهداف التي تسعى الى تحقيقها.

المطلب الأول. تعريف السياسة المالية وانواعها.

اولا: تعريف السياسة المالية:

1. السياسة المالية من الناحية التاريخية مشتقة من كلمة الفرنسية (Fisc) وتعني حافظة النقود او الخزينة[1] .وعلى ذللك فان المصطلح كان يجب ان يكون مرادفا لمصطلح المالية العامة[2] كما هو مستخدم في اللغة الإنجليزية لكي يضم الايراد الحكومي والنفقات وسياسة الدين، ولكن في الاستخدام الحديث فان السياسة المالية لها معنى اوسع ومختلف، ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار او تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي[3].

2. استخدم (Keynes) في كتابة النظرية العامة للاستخدام، الفائدة و النقود مصطلح السياسة المالية (fiscalpolicy)عند الاشارة الى تأثير الضرائب على الادخار والانفاق الاستثماري الحكومي الممول من خلال القروض من طرف الجمهور.

3. السياسة المالية هي دراسة تحليلية للأدوات والوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة وهي تتضمن فيما تتضمنه تكفيا كميا لحجم الانفاق العام والايرادات العامة وكذا تكفيا نوعيا لأوجه هذا الانفاق العام والايرادات العامة وكذا تكفيا نوعيا لأوجه هذا الانفاق ومصادر هذه الايرادات بهدف المحافظة على مستوى الطلب الذي يؤدي الى تخفيض حدة تذبذبات الناتج المحلي الاجمالي حول الناتج الذي يحقق التشغيل الكامل.

4. السياسة المالية تشير الى الجهود و المحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل لدولة التضخم وذلك من خلال سياسة الانفاق و الضريبة واقتراض العام[4].

بصفة عامة: ومن مجمل تعريفات السابقة يمكن القول ان السياسة المالية هي استخدام السلطات العامة للأدوات التي يمكن للسياسة المالية ان تستخدمها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتي تتمثل في مصادر الايرادات العامة (الضرائب والرسوم والقرض العام، والاصدار النقدي....الخ)وكذلك الانفاق العام وهنا تأتي الميزانية العامة للدولة لتضم كافة هذه الايرادات والنفقات العامة ولتشكل برنامجا متكاملا لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] دروسي مسعود، السياسة المالية ودورها في التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2005-2006،ص47.

[2] المالية العامة: العلم الذي يدرس النفقات العامة و الايرادات العامة وتوجيهها من خلال برنامج معين يوضع لفترة محددة بهدف تحقيق اغراض الدولة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية.

[3] محمد حلمي الطوابي أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي في الدولة الحديثة-دراسة مقارنة-دار الفكر الجامعي، الاسكندرية –مصر-، الطبعة الاولى،2007،ص08.

[4] مسعيد سامي الحلاق، محمود العجلوني دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، الاردن، عمان ، الطبعة الاولى 2010ص263.

ثانيا: انواع السياسة المالية:

1. السياسة المالية المتمثلة في تمويل العجز: وتكون من خلال الطرق التالية:

أ. التوسع في النفقات الحكومية: وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة، تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الاعانات على ذوي الدخول المحددة او العاطلين عن العمل، الاطفال....وذا النوع من الاعانات او الدعم يزيد من قدرة الافراد على الانفاق، مما يؤدي بدوره ال زيادة الاستثمار وزيادة العمالة.

ب. التسريع في سداد جزء من القروض العامة: قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد استحقاقها يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع الى الامام، ويكون ذلك عن طريق احلال النقود محل الاوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي [1].

ت. تخفيض الايرادات الضريبية: الهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية الى ان تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي زيادة الانفاق الاستهلاكي .وتسمى السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز في حالة الكساد(سياسة مالية توسعية).

2. السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: من خلال الاساليب التالية:

أ. زيادة الايرادات الضريبة: ويستعمل هذا الاسلوب في اوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف الى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وقد لا يكون لهذا الاسلوب اثر الا اذا انصب على التقليل الاستهلاك ومن هنا نقع في اثر سلبي اخر حيث ان المتأثر بهذه الزيادة في الايرادات تكون فئة لدخول متدنية.

ب. التوسع ي اصدار القروض العامة: ويعني ذلل كان تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق اصدار اوراق مالية وبيعها للجمهور، ويكون ذلك الاقراض اما اختياريا او اجباريا.

ت. الحد من الائتمان المصرفي: ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الاوراق المالية في سوق المفتوح، رفع نسبة الاحتياطي، سعر اعادة الخصم، وكل هذا التأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار. وتسمى السياسة المالية المتمثلة بالفائض (سياسة مالية انكماشية) [2].

[1] عماري الياقوت: أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، جامعة اوكلي منحداو لحاج، البويرة، الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية مؤسسة، 2014-2015،ص15.

[2] عماري الياقوت، نفس المرجع السابق،ص15ص16.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي.

اولا: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

كان الاقتصاديون القدامى امثال دافيد ريكارد وجون ستيوارت ميل، والفريد مارشال يؤمنون بميل الادخار والاستثمار الى تعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائما كما ظهر قانون (ساي Say) وهو ان دعائم الفكر التقليدي ويبنى على ان العرض يوجد الطلب عليه ويوجد علاقة نسبية مباشرة بين الانتاج والانفاق وان كل زيادة في الانفاق تؤدي الى زيادة في الدخول النقدية تتحول للأنفاق على سلع وخدمات فكل زيادة في الانتاج تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الانفاق الطلب لشراء هذا الانتاج الجديد العرض، كما لا ننسى مدلول ليد الخفية لأدم سميث وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، ولما كان الناس وفقا لهذا الفكر لا يحملون النقود لذاتها ولكن كوسيلة لتبادل ليس الا فإن اي زيادة في دخول النقدية سوف تتحول ال زيادة معادلة في الانفاق على سلع والخدمات فكل زيادة في الانتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الانفاق، لشراء هذا الانتاج الجديد، فاذا ما ترك الفرد(القطاع الخاص)حرا في بيئة تتوافر فيها كل ضمانات الحرية الاقتصادية يسعى اشباع حاجاته ورغباته وتعظيم ثرواته فانه لن يتوقف عن زيادة الانتاج الا عند مستوى العمالة الكاملة حيث توف كافة الموارد الاقتصادية كاملة[1].

ثانيا :السياسة المالية في الفكر الكينزي:

لقد اثبت الكساد العالمي الكبير1929م عدم إمكانية تحقيق توازن الاقتصادي، واضح بجلاء أهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه السياسة المالية في إحداث التوازن المنشود، ونتيجة لذلك فقد اتخذت السياسة المالية معنى اوسع من المعنى السابق، فلم يعد من الممكن ان تظل هذه السياسة ذات طابع حيادي ويعتبر هذ التطور نتيجة الفكر الكينزي الذي ينبع من نظرية كينز حيث عارض افكار الكلاسيك في كتابيه الكبيرين تحليل العملة 1931 والنظرية العامة للتشغيل والفائدة 1936، والتي انتقد فيها قانون ساي للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد الانتاج والدخل ومستوى التوظيف، وأكد وجود الكثير من التناقص والتعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، بل أن الفرد في سعيه لتحيق مصلحة خاصة قد يخطئ أكثر مما يصيب، فالفرد ليس بدرجة الرشادة التي افترضها الكلاسيك وما دام الأمر كذلك فان الدولة القطاع العام قد تكون في بعض النشاطات اكثر رشدا من الفرد في القطاع الخاص والدولة بطبيعتها ليست اقل انتاجية من قطاع الخاص، والدولة بحكم كونها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية فإنها اكثر قدرة على تحقيق مصلحة المجتمع[2].

[1] محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاول،1997،ص150.

[2] زيوش سمية، السياسة المالية اثرها في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، 2000-2014 مذكرة مقدمة لنيل شهادة، جامعة البويرة،الجزائر،2014-2015،ص 6-7.

ثالثا: السياسة المالية في التحليل الاقتصادي جانب العرض:

تؤكد مدرسة اقتصادي جانب العرض على دور السياسة المالية في العرض الاجمالي بدلا من التأكيد على دور السياسة المالية في انعاش الطلب الكلي الفعال والتوظيف عن طريق الانفاق حسب رؤية المدرسة الكنزية، اذ تعتمد تحليلاتهم في ذلك على خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الاسعار والاجور لتفعيل آلية السوق الحرة كأداة لتخفيض الموارد المثلى وليس عن طريق تأثير تدفقات الدخل والانفاق، ولعل أهم الاسس للسياسة المالية التي استندت اليها هذه المدرسة هي[1]:

- ✓ ان يكون النظام الضريبي اقل تصاعدية، أي الحد وبشكل ملموس من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة.
- ✓ ان يكون الحد من الضرائب مصحوبا بتخفيض الانفاق الحكومي.
- ✓ ان يصمم النظام الضريبي حيث يشجع الانتاجية والعرض بدلا من تلاعب بالطلب الاجمالي.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية لتحقيق جملة من الاهداف من بينها ما يلي:

1.تحقيق العدالة الاجتماعية: ويقصد بذلك وصول المجتمع الى اعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود امكانياته، ولا ينبغي ان تقف السياسة المالية عند حد زيادة الانتاج، بل يجب ان يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الانتاج على الافراد.

2. تحقيق التوازن العام: وهو التوازن بين مجموع الانفاق العمومي(نفقات الافراد للاستهلاك، ولاستثمار، بالإضافة الى نفقات الحكومة)وبين مجموع الناتج الوطني، ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق من بينها: الضرائب، والقروض، والاعفاءات والمشاركة مع الافراد في تكوين المشروعات وغيرها.

3. تحقيق اتوازن المالي: ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على احسن وجه كانه تستخدم القروض لأغراض الإنتاجية، وان يتسم النظام الضريبي بالصفقات التي تجعله يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية.

4. تحقيق التوازن الاقتصادي: ومعنى التوازن الاقتصادي هو الوصول الى حجم الانتاج الامثل، ولذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام معا للوصول الى اقصى انتاج ممكن[2].

[1] بلوفي محمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر1970-2011 جامعة بلقايد الجزائر 2012-2013ص58,60

[2] سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض الدول المغرب العربي-اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية بنوك، جامعة ابي بكر بلقايد،الجزائر،2010-2011،ص20

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية.

سنقوم في هذا المبحث لدراستنا لأدوات السياسة المالية، والتي تمكننا من معرفة النشاط المالي للدولة لأثار التي تحدثها على الاقتصاد القومي، اذ قمنا بتقسيمه الى ثلاث اقسام على النحو التالي:

المطلب الاول: سياسة الإيرادات العامة

تعريف الايرادات العامة: تعرف على انها عبارة عن جميع الاموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد الى الخزينة العامة للدولة.

أولا: الضرائب والرسوم

1. الضرائب:

أ. تعريف الضريبة:

– التعريف الاول: الضريبة مبلغ من النقود تجبر الدولة أو الهيئات العامة المحلية الفرد على دفعه اليها بصفة نهائية ليس في مقابل انتفاعه بخدمة معينة وانما لتمكنها من تحقيق منافع عامة.

– التعريف الثاني: بانها مبلغ من النقود يدفعه أحد الاشخاص العامة جبرا بصفة نهائية ودون مقابل خاص بغرض الوفاء بمقتضيات السياسة العامة للدولة[1].

ب. الاثار الاقتصادية لضرائب:

- **اثر السياسة الضريبية على الاستهلاك:** تؤثر الضريبة بصفة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها حيث يتحدد هذا بحسب سعر الضريبة المفروضة، فكلما كان السعر مرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل اكبر والكس صحيح ويترتب على ذلك التأثير على حجم ما يستهلكه الافراد من السلع والخدمات[2].
- **اثر السياسة الضريبية على الادخار:** فرض الضريبة يؤثر على دخول الافراد بالنقصان وبالتالي تقليل الإنفاق على الاستهلاك مما يؤثر سلبا على مدخراتهم، الا أن تأثير الضريبة في حجم الادخار يكون واحدا بالنسبة للدخول المختلفة، فالضريبة تؤدي بالأفراد الى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك والادخار وفقا لمرونة كل منهما.
- **اثر السياسة الضريبية على الانتاج:** بما ان الضريبة تؤثر في الاستهلاك والادخار بالسلب وهذا من شانه تثبيط الانتاج لان الاستهلاك عامل مهم للنمو الاقتصادي كما ان الإدخار تربطه علاقة طردية بالاستثمار وبالتالي الانتاج. فكلما كان الادخار كبيرا كلما زاد حجم الاستثمار وهذا يؤدي بالضرورة الى زيادة الانتاج.

[1] مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، الطبعة الاولى، دار الجامعة الجديدة،2003، ص303.

[2] عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، مطبعة ذات السلاسل، الكويت 192، ص225.

- **اثر السياسة الضريبية على توزيع الدخل:** قد يترتب على الضريبة إعادة توزيع الدخل والثروات بصورة غير عادية لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة باعتبارها أشد عبئا على طبقات الفقيرة اما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على طبقات الغنية ومستوى الادخار.
- **اثر السياسة الضريبة على الاسعار:**

الأصل أن الضريبة تقتطع جانبا من دخول الأفراد، الأمر الذي يجعل المستوى العام للأسعار يتجه نحو الانخفاض وذلك بشرط ان تدخل حصيلة الضريبة هذه مجال التداول فإن تشجيع الانفاق وخاصة من جانب الدولة لتشجيع الطلب الكلي الفعال يقضي على عوامل الركود وفقا لتحليل كبير في هذا الشأن.

2. الرسوم:

تمثل الرسوم النوع الثاني من الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل تقديمها خدمات خاصة للأفراد.

أ. تعريف الرسم: بانه مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا الى الدولة او احدى الهيئات العامة لذلك للحصول على خدمة ذات مقابل مزدوج فهي تحقق في آن واحد نفعا خاصا لمن يستمتع بها بالإضافة لنفع اخر عام يعود على المجتمع من اجراء ادائها.

ب. خصائص الرسم: تتميز الرسم بخصائص التالية:

- **الصفة النقدية لرسم:** كان الرسم قديما يحصل في صورة عينة، وفقا لأوضاع الاقتصادية العامة السائدة في ذلك الوقت ومع تطور الدولة وماليتها صار ضروريا ان يتم دفع الرسوم في صورة نقدية.
- **صفة الاجباري للرسم:** يدفع الرسم جبرا من طرف الشخص الذي يتقدم بطلب خدمة ويظهر هذا العنصر الا عند طلب الخدمة، ومن ثم فإن الشخص يكون له الحق الاختيار في طلب خدمة من عدمه.
- **صفة مقابل للرسم:** يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة او هيئاتها العامة.
- **طابع المنفعة:** بكونه يتميز عن أهم مصادر الإيرادات العامة وهي الضرائب يعني السعي وراء ذلك الى تحقيق منفعة خاصة وعامة للمجتمع والاقتصاد ككل[1].

[1] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية،ص135,134,133.

ثانيا: القرض العام:

1. تعريف القرض العام: تعرف بانها مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الأفراد الطبيعيين والمعنويين سواء كانوا مقيمين داخل الدولة أو خارجها، وفي مقابل ذلك تلتزم الدولة بشراء أصل القرض وفقى ما يقتاضيه عند الاتفاق، وكذلك بمبلغ إضافي يمثل الفائدة على القرض يحدد بالإنفاق في عقد القرض[1].

2. انواع القروض العامة:

أ. القروض الاختيارية والقروض الإجبارية: وتعني القروض الاختيارية حرية الاقتراض، أو الإقراض من عدمه وتتم بإدارة الطرفين المقترض والمقرض وقبولهما بشرط القرض، والذي تعلن الدولة عادة عن أحكامه، ولكن قد تحفزهم الى ذلك بإغرائهم بفوائد مالية عالية تدفع لهم عند سداده.

ب. القروض المحلية والقروض الأجنبية: ويقصد بالقروض المحلية تلك التي تحصل عليها الدولة من السوق المحلية الداخلية، أي عن طريق العقود التي تعقدها مع رعاياها او مؤسساتهم من شركات وبنوك ومصارف،، أو لتقليل النقد المتداول في أيدي الأفراد وتحويله الى خزينتها كنوع من تثبيت الاسعار ومنع من ارتفاعها.

اما القروض الأجنبية فهي تلك التي تحصل عليها الدولة من السوق الخارجية، الأجنبية كالدول والمؤسسات والمنضمات والمصارف الأجنبية وذلك لسد العجز في ميزان مدفوعاتها أو العجز من مدخراتها من العملة الصعبة مما يساعد على الاستيراد.

ت. القروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل: أما القروض قصيرة الأجل فهي التي لا تتعدى مدتها السنة والتي تصدرها الخزينة العامة وتغطي بها العجز في ميزانيتها العامة.

أما القروض متوسطة الأجل عن عشر الى عشرين سنة وهذه القروض سواء متوسطة وطويلة الاجل غالبا ما تتسم فوائدها بالارتفاع ويكتب بها الأفراد والبنوك المركزية والتجارية بحيث تعتمد الدولة الى الوفاء في التاريخ الأول وإن لم تسمح لها الظروف المالية تلزم بالوفاء في تاريخ الثاني فتقوم بتسديد قيمة القرض مع فوائده[2].

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام

اولا: تعريف النفقة العامة

تعرف النفقة العامة يختلف من بلد لأخر ومن حقبة زمنية لأخرى سواء كان هذا الاختلاف من حيث خصائصه او من حيث حجم هذه النفقات وذلك لاختلاف مفهوم الخدمات العامة التي تهدف الى إشباع حاجات عامة ومن هنا

[1] يونس احمد البطريق، مبادئ المالية العامة، دار الجامعية، الطبعة الاولى، الاسكندرية، 2000، ص317.

[2] غازي عناية، المالية لعامة والتشريع الضريبي، الطبعة الاولى، دار البيارق لنشر، عمان، الاردن، 1998ص61،63،62.

يمكن ان نلخص الى مفهوم بسيط لنفقة العامة "ان النفقة العامة تعني استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة تحقيقا لمنفعة عامة".

ينظر الى النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي خرج من الذمة المالية للدولة او أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة[1].

ثانيا: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

ترجع الاسباب المؤدية الى زيادة النفقات العامة الى ثلاثة عوامل رئيسية:

1. تدهور قيمة النقود: يقصد بتدهور قيمة النقود الانخفاض قوتها الشرائية مما يؤدي الى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل وهي الظاهرة التي يمكن ان تفسر ارتفاع اثمان لسلع والخدمات [2].

اختلاف طرق المحاسبة المالية: كان المتبع فيما مضى ان تخصص بعض الايرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة ومن لم تكن ظهر نفقاتها او ايراداتها في الميزانية العامة للدولة ما كان جعل نفقات العامة الواردة في الميزانية اقل من حقيقتها.

2. اتساع المساحة الاقليمية لدولة وزيادة عدد السكان: ان اتساع مساحة الاقليم نتيجة لضم مناطق جديدة للدولة قد يترتب عليه زيادة ظاهرية اذ لا يترتب على هذا الانضمام اية زيادة في الخدمات النسبية لسكان الإقليم الاصلي[3].

ثالثا: أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة:

تتمثل اسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة ما يلي:

1. الاسباب السياسية:

ان وجود الأحزاب وتنظيم المواطنين ضمنها سوف يساهم في رفع مستوى الوعي السياسي، وسوف يسهل عمليات الانتخاب لاختيار الرئيس والوزراء والأجهزة الإدارية الاخرى.

- زيادة حجم التمثيل الدبلوماسي في الدول الأجنبية وذلك لخدمة الرعايا المقيمين أو العاملين في الخارج وهذا الإجراء رتب نفقات جديدة لم تكن موجودة مسبقا.

2. الاسباب الاقتصادية:

- اقامة مشاريع البنى التحتية في الاقتصادية من طرقات جسور ومرافئ ومطارات وسكك الحديد والماء والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي وجميع المرافق الحيوية وضرورية للاقتصاد الوطني ولا تسطيع الدولة الاستغناء عنها.

[1] صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعة الجزائر، الطبعة الثانية، 1988، ص23،25.

[2] عاطف وليم اندراوس، الاقتصاد المالي العام، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2009،ص99.

[3] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع،1999،الاسكندرية،مصر،ص66.

– اقامة المشاريع الاقتصادية العامة او المشاركة مع تطور القطاع الخاص في اقامة بعض المنشآة الصناعية الكبرى فقد اقامت دول شرق آسيا هذه المشاريع لتنمية وتطوير البلاد [1].

ت. الاسباب الاجتماعية:

– زيادة حجم الانفاق العام على القطاع الصحة والتعليم والثقافة والرياضة وحماية التراث وتطوير المعارف عامة.

– الضمان الاجتماعي والصحي ان اتباع اكثر الدول انظمة متطورة في الضمان الاجتماعي قد فرض على الجميع عميم التامين الصحي والاجتماعي لتضمن الدولة سلامة عمالها وموظفيها إثناء العمل وفي سن التقاعد.

– زيادة عدد السكان ان زيادة هذا الاخير يفرض على الدولة لتوسع في خدمات الصحة والتعليم والثقافة والطفولة وغيرها .

– محاربة البطالة ان محاربة البطالة مسؤولية وطنية تشترك فيها الدولة مع القطاع الخاص ومنظمات العمل المدني حيث يسعى الجميع لتخفيض عدد العاطلين عن العمل لذلك على الدولة تقديم اعانات للعاطلين عن العمل [2].

خامسا: الأثار الاقتصادية للنفقات العامة:

1. أثر النفقات العامة على الانتاج القومي: هو أحد صور الدخل القومي وهو مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة عادة سنة.

2. اثر النفقات العامة على الاستهلاك: يظهر أثر النفقات العامة على الاستهلاك من خلال شراء الدولة السلع والخدمات وتوزيع المداخيل على افراد الشعب[3] .

3. آثار الانفاق العام على مستوى الأسعار: لا تتحدد الأسعار المختلفة في اقتصاديات السوق بفعل قوى العرض والطلب فقط بل قد تم في قطاعات معينة نتيجة تدخل الدولة بطريق مباشرة او غير مباشرة .

4. أثر النفقات العامة على تشغيل: مما يساعد على خلق فرص التشغيل انفاق الدولة في اطار المساهمة كليا او جزئيا في الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العامة الاقتصادية كما يقدم المساعدات للمنتجين قد يحول دون تسريح العمال[4] .

[1] عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة2006 ،ص186

[2] بلوفي محمد، اثر السياسة النقدية والمالية على نمو الاقتصادي حالة الجزائر1970-2011، مرجع سابق ص95,94'91,92,93.

[3] اعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة فقا لتطورات الراهنة، الطبعة الاولى، دار ومه لنشر،الجزائر،2010،ص85.

[4] اعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، نفس المرجع السابق،ص88,87.

المطلب الثالث: سياسة عجز الموازنة.

اولا: تعريف الموازنة العامة:

– الموازنة العامة هي تقدير منفصل، لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن.

– الموازنة العامة هي نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة، ويعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية والاقتصادية وهي كذلك خطة مالية للدولة، تتضمن تقديرات للنفقات، والإيرادات العامة، لسنة مالية المقبلة، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة [1].

ثانيا: أنواع العجز المالي:

يمكن تمييز عدة انواع من انواع العجز الموازني:

1. العجز الجاري: ويعبر عن صافي المطالب القطاع الحكومي من الموازي، والذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الانفاق والايرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الانفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.

2. العجز الأساسي: يتضمن العجز الجاري وفقا للمفهوم الاول فوائد الديون، الا أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي منا يعني ان الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليست حالية، ويعمل العجز الأساسي على استبعاد هده الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية.

اذن: | **العجز الجاري = العجز الجاري – الوائد على القروض المتعاقد عليها** |

3.العجز التشغيلي: يعبر العجز التشغيلي عن ذلك العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتلاقي آثار التضخم، حيث يطالب الدائنون في العادة بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار، ومثل هدا الربط يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد واقساط القروض المستحقة.

4. العجز الشامل: يتكون القطاع الحكومي من الحكومة المركزية وحكومات الولايات والأقاليم والمشروعات المملوكة للدولة، ومن هنا فان العجز الشامل يعبر عن مجموع العجز المتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات قطاع العام.

[1] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمان، الطبعة الاولى،2008،ص04.

5. العجز الهيكلي: ويعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية المؤقتة لانحرافات المتغيرات الاقتصادية (ايرادات والنفقات(دون ان تعكس حقيقة في المدى الطويل. وبالتالي يعبر العجز الهيكلي عن العجز الدي يحتمل استمراره مالم تتخذ الحكومة إجراءات لتغلب عليه.

العجز الهيكلي = العجز الشامل – العجز الظرفي

ثالثا: أسباب العجز الموازي:

1.العوامل المرتبطة بجانب النفقات:

الأخذ بنظرية العجز الموازي أي العجز المنظم والتي نعني بها مجموعة الافكار لكل من ينز،ليندر....الخ، وتقضي هذه النظرية بأن زيادة النفقات في ظروف الأزمات الاقتصادية، خاصة في حالة الكساد الاقتصادي تؤدي الى زيادة مباشرة في الدخل القومي، كون الجهاز الإنتاجي يتميز بالمرونة التي تسمح بزيادة عرض السلع والخدمات، خاصة في ظل توفر أو وجود عوامل الانتاج عاطلة سواء كانت موارد طبيعية او يد بشرية عاطلة:

- زيادة حجم الدولة وما يتطلب من زيادة في الانفاق الحكومي.
- تدهور قيمة العملة الوطنية.
- زيادة عدد السكان المؤدية الى زيادة النفاق الموجه للجانب الاجتماعي.
- زيادة نفقات الدفاع والنفقات الحربية خاصة في الدول المتقدمة.

2. العوامل المرتبطة بتراجع ايرادات الدولة:

يمكن حصر هذه العوامل بشكل خاص في تراجع الإيرادات الضريبية للدولة. وهذه ميزة الدول النامية بشكل خاص، حيث تتميز هذه الدول بضعف الطاقة الضريبية بسبب ضعف الدخل القومي والفردي في هذه الدول، وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي الذي تعاني منه الكثير من الاقتصاديات النامية.

3. اثار سياسة العجز الموازي: تنقسم اثار سياسة العجز الموازي الى آثار ايجابية واخرى سلبية، ولكن ذلك يبقى متوقفا على كيفية استخدام الموارد والظروف الاقتصادية السائدة في الدولة، بالإضافة الى الأهداف المسطرة من خلال هذه السياسة.

أ. الاثار الايجابية:

- انتعاش الاستثمارات، حيث يعتقد الكثير من الاقتصادين منهم ان اعتماد سياسة العجز الموازي والتوسع في الانفاق من شأنه ان يحدث ارتفاعا في مستوى الاستثمارات، مما يؤدي الى زيادة مستويات الانتاج لاسيما في ظل اعتماد سياسة

داعمة للاستهلاك، الذي يساعد على خلق استثمار إضافي نتيجة زيادة الدخول حيث تستخدم هذه الزيادة في زيادة الاستهلاك للأفراد من جهة وزيادة ادخارهم من جهة اخرى.

– تدعيم الاستهلاك بالنسبة للعائلات، لأن سياسة العجز الموازي تعني التوسع في الانفاق مما يساعد على زيادة الاستهلاك عن طريق ارتفاع الدخل المتاح وكذلك تدعيم الاسعار او تقديم الدولة لإعانات سواء كانت نقدية او مادية.

ب. الاثار السلبية:

– اثر الازاحة: يعبر عن ذلك الاثر الناجم عن تمويل العجز الموازي عن طريق المديونية العامة حيث يسبب ذلك الحد من إمكانية لجوء الخواص الى الاستدانة نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة بسبب او بفعل زيادة حاجيات الدولة الى تمويل تدخلاتها العمومية، وهنا يمكن القول ان اعتماد سياسة العجز الموازي وزيادة التدخلات العمومية في مجال الاستثمار يؤدي الى ازاحة الاستثمار الخاص.

– الاثر على ميزان المدفوعات: لتوضيح اثر السياسة العجز الموازي على وضعية ميزان المدفوعات لابد من توضيح العلاقة بين العجز الميزانية والعجز في ميزان المدفوعات ويمكن إظهار ذلك من خلال معادلتي الناتج المحلي الخام من وجهة نظر الانفاق وكذلك من وجهة استخدامات الدخل.

من وجهة نظر الانفاق:

$$PIB=c+i+g+(x-m)$$

من وجهة استخدامات الدخل:

$$PIB=C+S+TX+TE$$

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل نستخلص أن الحكومة تعمل من خلال سياستها الاقتصادية والمتمثلة في السياسة المالية على تحقيق مجموعة من الاهداف وذلك بفضل أدواتها المتمثلة في السياسة الضريبية سياسة الانفاق العام، سياسة عجز الميزانية، وفق آلية معينة بقصد إحداث توازن اقتصادي، ومن بين الأهداف التي تسعى الى تحقيقها هي احداث توازن مالي واقتصادي، كما لاحظنا كيفية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية لمعالجة الفجوات الاقتصادية (الانكماشية–التضخمية) فمن أجل تصحيح الفجوة الانكماشية تعمل على اتخاذ السياسة المالية التوسعية، التي تتحقق من خلال زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب وعجز الموازنة بهدف تنشيط الطلب الكلي ما لمعالجة الفجوة التضخمية تعمل على اتباع سياسة انكماشية إما عن طريق رفع مستوى الضرائب وبالتالي فض حجم الدخل القابل للإنفاق مما يؤدي الى خفض المستوى العام للأسعار، أو تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل الية المضاعف الى تخفيض حجم الاستهلاك ويحد من الطلب الكلي ويخفض مستوى الأسعار، أو استخدام كلا السياستين زيادة الضرائب والتوسع فيها وخفض الانفاق العام.

الفصل لثاني

التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية

تمهيد

تواجه الدول المصدرة والمنتجة للموارد الطبيعية العديد من العقبات والمشاكل نتيجة التقلبات في أسعار المحروقات، ولذلك تتميز اقتصاديات الدول النفطية بعدم الاستقرار حيث تتأثر أسعار البترول بعدة متغيرات سياسية واجتماعية ..الخ، مما يجعل البلدان تعتمد على مورد رئيسي وحيد بشكل مبالغ في المساهمة في ايرادات المالية العامة، حجم الصادرات والناتج المحلي الاجمالي تكون عرضة لعراقيل جمة نتيجة هشاشتها من الناحية الاستراتيجية

يعد التنويع الاقتصادي خيارا ضروريا لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة لا ترتكز على مورد وحيد، وإنما متوزعة على مجموعة قطاعات تتشارك فيما بينها لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي ونمو مستدام، حيث سعت الدول لتحقيق هذا الهدف من خلال الاعتماد على كفاءات اقتصاديها ومخططيها.

وقصد الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الدول النفطية سنتطرق في هذا الفصل الى مختلف الجوانب المتعلقة حيث قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي.

المبحث الثاني: أنماط ومؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.

المبحث الثالث: الاقتصاديات النفطية بين وفرة الموارد ونقمتها.

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

يعبر التنويع الاقتصادي عن السياسة الهادفة لتقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال الى قاعدة انتاجية واسعة مما يؤدي الى بناء اقتصاد وطني بعيد عن المخاطر الناتجة عن الاعتماد على قطاع واحد أو مورد واحد، وفي حالة الدول النفطية يهدف التنويع الاقتصادي لتخفيض الاعتماد على القطاع النفطي وعائداته وتطوير اقتصاد غير نفطي تتنوع فيه القطاعات الاقتصادية والصادرات، وسنتطرق لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بالتنويع الاقتصادي.

المطلب الأول : مفهوم التنويع الاقتصادي

يعرف التنويع الاقتصادي بمفاهيم تختلف عن بعضها البعض، وفقا للمجال الذي ينظر من خلاله الى هذه الظاهرة.

ففي شقه المالي، يقصد بالتنويع كأحد السياسات لإدارة المخاطر، يعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة كالأسهم، السندات، صناديق الاستثمار، النقد، المعادن، والسلع الأساسي[1] .

وعلى الصعيد الاقتصاد السياسي، عادة ما يشير التنويع الى تنويع الصادرات ويعبر به بصورة خاصة عن السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية[2].

ويمكن التمييز بين نوعين من التنويع حسب الاقتصاد السياسي فهناك التنويع الأفقي الذي يهدف الى خلق فرص جديده للمنتجات الجديدة داخل القطاع نفسه، مثل التعدين، الطاقة أو الزراعة. والتنويع الرأسي الذي يستلزم اضافة المزيد من مراحل تجهيز المدخلات المحلية أو المستوردة فالتنويع الرأسي يشجع الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، حيث يصبح ناتج نشاط ما مدخلات نشاط أخر، وبالتالي رفع مستوى القيمة المضافة المنتجة محليا بالإضافة الى ذلك ينطوي التنويع الرأسي على الانتقال من القطاع الأولي الى القطاعين الثانوي والثالث[3].

ويعرف (Watkins) التنويع الاقتصادي على أنه : "التنويع الذي يسمح بالخروج من فخ المنتجات الأولية الأساسية (Pièges de produits de première nécessite) [4].

---

[1] بنين بغداد، بنين عبد الرحمن: السياحة كبديل لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد1، 2016، ص79.

[2] غلاب فاتح، سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر : السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حالة ماليزيا، إندونيسيا والمكسيك ،مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، مارس 2017 ص82.

[3] - Hvidt martin Economic diversification in GCC countries past record and future trends The London school of economics and political science (LES). January 2013.number27 .p p 4-5

[4] -باهي موسى، رواينية كمال : التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 5، 2016، ص10.

وعرفه (Romer) بأنه :"اعتماد تنويع المدخلات الوسيطية وتعزيز انتاجية السلع النهائية ، وهو ما يضمن امكانية الحد من التقلبات التي تحدث في أسعار المصادر الرئيسية وخاصة البلدان التي تعتمد مصدر أو اثنان في دخلها الكلي"[1].

ويحتل التنويع الاقتصادي أهمية بالغة في الاقتصاد، وذلك على المستويين الكلي والجزئي، فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، يقصد به تقديم منتجات جديدة وامكانية وصول المؤسسة الى أسواق جديدة، ومن ناحية أخرى، يشير التنويع الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي الى التنويع القطاعي للاقتصاد [2].

نستخلص مما سبق، أن التنويع الاقتصادي يهدف الى تقليل الاعتماد على قطاع واحد وتنويع مصادر الدخل.

ويجب التركيز بين التركيز الاقتصادي والتنويع الاقتصادي، فالتركيز الاقتصادي هو التركيز على بعض القطاعات من خلال خفض في مجالات التنويع [3].

المطلب الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي

تظهر أهميته من خلال تحاشي المشاكل التي تكون اقتصاديات الدول الريعية عرضة لها باعتبارها تعتمد بصورة كبيرة على ايرادات مورد وحيد، والمتأتي من امتلاكها للموارد الطبيعية (النفط، الغاز...) مايؤدي الى ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية في الانتاج، وتكوين الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي تهتم بالتوزيع دون الانتاج، وباعتبار أن الموارد الطبيعية نابظة وغير متجددة ما يلزم الدولة النفطية عاجلا أم اجلا حتمية التنويع لتوزيع الخطر لتفادي أي مشاكل ناتجة عن تقلبات أسعاره في الأسواق الدولية، وذلك من خلال دراسة تجارب السابقة للدول سواء الناجحة أو الفاشلة فالأولى تفيدنا في النجاح والثانية تفادي الاستراتيجيات التي تسببت بفشلها.

احتلت مسألتي النمو والتنويع مكانة هامة في تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث تدور جميع تفسيراتهم حول النمو وتنويع الانشطة الاقتصادية، وتوصلت الدراسات الى أن النمو والتنويع أمران حاسمان في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان، خاصة النفطية وذلك لسببين: أولهما تركز الصادرات في قطاع واحد مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط، ثانيا

[1] لافي مرزوق عاطف: التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، العراق، العدد24، 2013، ص10.

[2] -Grazia pedrana Maria Bardea Massimo economic diversification final report and policy recommendation padima: may2012 p 8.

[3] -خرشي اسحاق: اعادة التركيز الاستراتيجي لتحسين تنافسية ميادين النشاط الاستراتيجية للمؤسسات الصناعية الجزائرية ENAD استراتيجية مقترحة للمؤسسات الوطنية لصناعة المنظفات، الريادة الاقتصادية للأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،المجلد 2ذن العدد 1، 2016، ص66.

الاعتماد على قطاع النفط لا يولد فرص عمل، وبالتالي يؤدي الى ضعف القطاعات الانتاجية التي من شأنها حلق فرص عمل وعدم مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي[1].

يرتبط استقرار الموازنة العامة في الدول الريعية ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، ولذا تكمن ضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة وذلك من خلال تفعيل القطاعات الانتاجية الاخرى بحيث تكون لها نفس مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي والصادرات، ومن جهة اخرى يؤدي ذلك الى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية من خلال توفير الكفاءات من رأس مال بشري، وتكنلوجيا، ومؤسسات ادارية، وبيئة اجتماعية منافسة، وباعتبار النفط مادة ناضبة يستلزم وجوب انشاء قاعدة انتاجية بديلة تهتم بالإنتاج في القطاعات الاخرى غير النفط، كقطاع الصناعة التحويلية، الزراعة أو الخدمات.

وعلى هدا الاساس يستلزم على كل دول ريعية مهما كان القطاع الذي تعتمد عليه تنويع مصادر ايراداتها من خلال التركيز على بقية القطاعات الاخرى مثل الزراعة والصناعة التحولية .والخدمات، وكذلك الاهتمام بالسياحة لتجنب مشاكل المورد الغير متسم بصفة الاستقرار نتيجة التقلبات في أسعاره[2].

المطلب الثالث: أهداف التنويع

التنويع هدف ضروري تسعى له لتحقيقه معظم الدول النفطية، وبالتالي يمكن تلخيص الأهداف الرئيسة التي تستفيد منها الدول التي تتبع استراتيجية التنويع الاقتصادي فيما يلي[3]:

-التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعر المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية والغذائية، أو تدهور نشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية أو في الدول الشريكة كالدول الاوروبية بالنسبة للدول العربية.

-تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والعملة الأجنبية ولإيرادات الميزانية العامة، ورفع قيمتها في الناتج المحلي الاجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.

[1] باهي موسى، روابنية كمال، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة الدول العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، مرجع سابق، ص134.

[2] حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية شبكة النبأ المعلوماتية، على موقع: http://annaba.org/arabic/authorsarticles/7989، تاريخ الاطلاع 2021/07/05

[3] شراد غزلان، جابي أمينة هناء، سياسة التنويع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي –تجربة المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة–مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ضل انهيار اسعار المحروقات، جامعة اكلي محند، 30/29 نوفمبر2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص2.

– تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الواردات السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الافراد.

– تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

المبحث الثاني : أنماط التنويع ومؤشرات قياسه

لكي تكون عملية التنويع الاقتصادي ناجحة، يجب أولا معرفة الانماط والمستويات التي يتم تركيز جهود التنويع الاقتصادي فيها، ليتم بعد ذلك اخضاع تلك الجهود لمجموعة من المؤشرات تمكن من تقييم مدى النجاح في تنويع الاقتصاد.

المطلب الأول :أنماط التنويع الاقتصادي

يوجد أشكال مختلفة للتنويع الاقتصادي الا أن معظم جهود التنويع الاقتصادي، تركز على تنويع القاعدة الانتاجية وتنويع التجارة الخارجية.

أولا : تنويع القاعدة الانتاجية: يتمثل هذا النوع بشكل خاص عند تحقيق تغيير في بنية الانتاج، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في انتاج وتصدير المنتجات الاولية، ويشمل تنويع على مستوى المؤسسة الاقتصادية ،وتنويع على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة.

1. تنويع الانتاج على مستوى المؤسسة الاقتصادية: يحدث تنويع الانتاج في المؤسسة، عندما تقرر انتاج سلعة دون أن تتوقف عن انتاج منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع انتاجها، وتتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر أو التعويض على التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات بالمؤسسة وطاقتها الانتاجية بشكل عام ، أو في أجهزتها الادارية، أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا أو ارباحا أكبر في سوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع تناقصه، أو بسبب، أو بسبب اتخاذ القرار باستغلال تجديدات أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالا كاملا.

2. تنويع الانتاج على مستوى الاقتصاد الكلي: يحصل تنويع الانتاج على مستوى الاقتصاد ككل عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج الوطني، وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة والخدمات[1]،ونشير ها الى أن ديناميكية نمو الانتاجية في الصناعة أسرع من مثيلتها في بقية القطاعات

[1] محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية 1980-2014،مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد09، العدد02، جامعة غرداية، 2016، ص638.

الاقتصادية نظرا لقابلية القطاع الصناعي المتميزة على استيعاب المنجزات العلمية والتكنلوجيا المتقدمة والأساليب الحديثة في ادارة وتنظيم العمل والانتاج وتوفير مجالات أوسع وأفاق أرحب لإقامة الانتاج الكبير والمتخصص في فروعه المختلفة.[1]

ثانيا: تنويع على مستوى التجارة الخارجية: ان الحديث على تنويع التجارة الخارجية يرتبط الى حد كبير بتحليل هيكل السلعي لها، وذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للإستيراد والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة، عن طريق قياس نسبتها الى اجمالي الصادرات، وكذا طبيعة هذه السلعة، فشدة الاعتماد على هذه ستؤثر في امكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فان تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها[2].

المطلب الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها:

– معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي، اضافة الى زيادة أو انخفاض اسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.

– درجة عدم استقرار الناتج المحلي الاجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم استقرار هذا مع مرور الزمن.

– تطور ايرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع ايرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على ايرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الاخرى، وتيرة اتساع قاعدة الايرادات الغير النفطية على مر الزمن، اذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

– نسبة الصادرات غير النفطية الى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرب للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، اذ يمكن أن تنجم عن تقلبات سعر النفط وصادراته.

– تطور اجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن بعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الاجمالي .

[1] عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصاديات الانتاج الصناعي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص19.

– تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من اسهام نسبي في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة اسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الاجمالي.

– مقاييس الانتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

المطلب الثالث: قياس درجة التنويع الاقتصادي

ان المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، الا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة ، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في الدولة نفسها خلال فترات مختلفة ، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي، هناك مقاسين رئيسيين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي، المقياس الأول هو مقياس هرندل–هيرشمان (Herfinadal–Hirshman)، والثاني هو مقياس فلاديمير كوسوف (Fladimur–Cossouv)

1–مقياس هرندل– هيرشمان (Herfinadal–Hirshman): هذا المقياس يحدد لنا مدى درجة التنويع الاقتصادي في أس اقتصاد من خلال المعادلة التالية $H\ .H = \frac{\sqrt{-4ac}}{2a}$

حيث H.H:مؤشر هيرفندل– هيرشمان، يأخذ القيمة(0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة)، وبأخذ القيمة(1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

Xi: الناتج المحلي الاجمالي في القطاع i.

X: الناتج المحلي الاجمالي PIB.

N:عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس.

2– مؤشر فلاديمير كوسوف(Fladimur–Cossouv)[1]:

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية: $COS = \frac{\sqrt{\sum_{n=1}^{i} \left(xi/x\right)} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/N}}$

[1] أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو المستديم في الجزائر1989–2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر –3–،الجزائر، 2014–2015، ص197.

حيث : (αi) :الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج الاجمالي في الفترة الأساس.

(βi) : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في الفترة المقارنة.

cos ويستدل على وجود التنويع من خلال حصول تغييرات هيكلية في الاقتصاد في حالة COS=0 وعلى العكس في حالة الابتعاد على القيمة مما يترجم بنقص التغيرات الهيكلية.

المبحث الثالث :الاقتصاديات النفطية بين وفرة الموارد الطبيعية ونقمتها

تعتبر الثروات الطبيعية النابضة من أهم مصادر الدخل للعديد من الدول الغنية بها، وهناك تناقض متمثل في أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية وتحديدا الغير متجددة كالنفط والمعادن تحقق نمو أقل وتنمية أسوء من الدول الأقل وفرة بهذه الموارد، لهذا تم اعتبار وفرة الموارد في الدولة نقمة.

ونظرا للأثار السلبية التي يسببها الاعتماد المفرط عل النفط، ظهرت الحاجة للتوجه للتنويع الاقتصادي، وتحويل نقمة الموارد الى نعمة من خلال استغلال هذه الموارد في عملية التنويع الاقتصادي وبناء اقتصاد لا يعتمد على الثروة النفطية الناظبة وتتنوع فيه مصادر الدخل، وفي هذا الاطار قامت العديد من الدول النفطية إلا أنها تعتمد بصورة كبيرة على قطاع النفط في اقتصادها مما خلف العديد من الانعكاسات السلبية عليها .

المطلب الأول : الاقتصاديات النفطية تعريفها وخصائصها

أولا: تعريف الاقتصاد الريعي النفطي :

الاقتصاد الريعي النفطي هو اعتماد الدولة على مصدر واحد للدخل وهذا المصدر غالبا ما يكون مصدرا طبيعيا ليس بحاجة الى آليات إنتاج معقدة سواء كانت فكرية أو مادية كمياه الأمطار والنفط والغاز، ويعتمد الاقتصاد الريعي بشكل أساسي على عنصر الأرض كما هي ، دون أن يستخدمه لإنتاج شيي أخر، وذلك على خلاف الاقتصاد الصناعي والزراعي، فالزراعة والصناعة لاتعد اقتصادا ريعيا لأنهما تقدمان قيمة مضافة عل المواد الخام أو السلع الوسيطية، فالزراعة تقدم قيمة مضافة بتحويل البذور الى محاصيل، والصناعة تقدم قيمة مضافة بتحويل سلعة وسيطية الى سلعة استهلاكية، اقتصاد الريع يعني اعتماد الدولة على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض ولا يولي الصناعات والزراعة لأهمية .[1]

1- خصائص الاقتصاد النفطي : تتعدد خصائص الدول النفطية التي تعتمد على الريع النفطي في اقتصادها ومن خصائصها عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي نتيجة عدم تنويع هيكلها الاقتصادي الذي يهيمن عليه الاقتصاد

[1] كنعان حمة وأخرون، أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد3، العدد3، 2017، ص 600

النفطي، واعتماد الهيكل التمويلي الداخلي على مداخيل الثروة النفطية، مما يؤدي الى زيادة فرص التعرض للصدمات الخارجية، وبالتالي عدم استقرار الموازنة العامة لهاته الدول[1].بالاضافة الى [2]:

– الاعتماد المفرط على عائدات النفط باعتبارها الركيزة كل نشاط اقتصادي،، الذي يميل الى وضع حاجات صناعة النفط فوق ما عداها.

– غياب الروابط الإنتاجية وهيمنة محفزات مالية الخزينة

– هيمنة الدولة على عائدات النفط وسبل التصرف فيها.

المطلب الثاني :انعكاس الاقتصاد النفطي على السياسة المالية

ينتج عن التبعية للريع النفطي مجموعة من الاثار وعلى أدوات السياسة المالية تتمثل في الأثر الضريبي وأثر الإنفاق ، يمكن ايجازها في[3] :

أولا: الأثر الضريبي : نظرا لأن قسم الأعظم من دخول الدولة الريعية يأتي عن طريق الصادرات النفطية أو المواد الخام فإن تحصيل الضرائب لا يأتي ضمن أولويات السياسة المالية للدولة وتكون موارد الدولة من الضرائب الى مجموع الإيرادات العامة للدولة محدودة جدا ونتيجة الى ذلك يصبح أثر وضغط الضرائب على المواطنين قليل جدا أو معدوم أيضا، إن تراجع الضرائب يؤدي الى التقليل من ضغط المواطنين في الرقابة على السلطات التنفيذية.

ثانيا: أثر الانفاق : يوفر الحصول على الدخول النفطية للدولة امكانية على قدر من التجديد من أجل جلب رضا الرأي العام ولو كان ذلك شكليا . وعادة توجه خزينة الدولة نحو الإنفاق الجاري ولا توفر الإمكانية للإنفاق على البنى التحتية، لأن الدولة في العادة تميل الى توظيف رؤوس الأموال في مجالات تعود بالربح السريع، وتهتم بالأثر الاستعراضي لذلك على المواطنين وكسب رضاهم، فهي لا تولي الاهتمام بتأمين قوى العمل الماهرة والقطاع الخاص الناضج والمؤسسات المنظمة للمتخصصين، يقدر ما تولي الاهتمام بالدرجة الأولى للإنفاق على مشاريع قصيرة الأمد ومشاريع استعراضية جراء حصولهم على الدخول الريعية السهلة المنال، ويضاف الى ذلك فإن الدولة تستطيع عن طريق زيادة الإنفاق الجاري من أجل إيجاد فرص عمل كاذبة والتستر على البطالة الواسعة، كما تعمد الدولة على توسع الجهاز الإداري من أجل أن يحصل الموالين للحكم على عمل لهم والحصول على مورد ثابت لهم من أجل تأمين جزء من مقومات حياتهم، ولكن ذلك يؤدي في نفس الوقت الى ضعف أداء جهاز الدولة، وإن ضعف أداء الجهاز الإداري مع عدم استجابة الدولة لمتطلبات

[1] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الاشارة الى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص119

[2] كنعان حمة وأخرون، مرجع سابق، ص119

[3] حمد نبيل الشيمي، الاقتصاد الريعي بالمفهوم والإشكالية تاريخ النشر 2012/02/13 الاطلاع :2021/05/12 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

المرحلة وفقدان حرية الصحافة والشفافية يمهد في غالب الأحيان إلى أنتشار الفساد الإداري، وتهدف الدولة الريعية من دعم السلع الاستهلاكية الى تفادي استياء الرأي العام ، لكن تدخل الدولة في سوق السلع والخدمات بدعوى القضاء على سوء استفاد القطاع الخاص قد يؤدي بشكل مؤقت الى آثار إيجابية، ولكنه في الأمد البعيد يمهد الأرضية للفساد الإداري عن طريق تشجيع موظفي الدولة للحصول على حصة أكبر من الريع الاحتكاري، وتستطيع الدولة الريعية تكوين قوى ضغط موالية لها وتقديم الامتيازات والتسهيلات المالية بهدف الوقوف حائلا أمام التنظيمات المستقلة عن الحكم أو التنظيمات المخالفة.

المطلب الثالث : لعنة الموارد والمرض الهولندي

أدى الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية إلى ظهور العديد من الاختلالات على الاقتصاد، نتيجة فشل الدول الغنية بها في تحقيق التنمية، ونتيجة تفشي هذه الظاهرة بين الدول أفرزت العديد من العلل على الاقتصاد

أولا: لعنة الموارد تعريفها واليات تفعيلها في الاقتصاد النفطي

تشير معظم الدراسات والبحوث التي أجريت على الدول النفطية، أن هذه الأخيرة تعاني الضعف في النمو الاقتصادي بالرغم مما تتوفر عليه هذه الدول من إمكانية مادية وبشرية ضخمة، إلا أن هذه الإمكانيات قيدت فرص تحقيق النمو والإقلاع الاقتصادي، وقد بينت تجارب التنمية في أكبر بلدان المصدرة للنفط على غرار الجزائر، أنغولا، نيجيريا وبلدان أخرى أن نعمة الموارد الطبيعية في هذه البلدان تحولت الى نقمة[1].

1- تعريف لعنة الموارد: مع أن مصطلح لعنة الموارد كان ملازما لمصطلح الدولة الريعية الذي ابتدعه الإيراني حسين مهداوي عام 1970، فإنه برز على نطاق واسع في تسعينات القرن الماضي، بعد أن استخدمه الباحث البريطاني، ريتشارد أوتي سنة 1993

والذي وصف فيه فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في استغلال ثرواتها لتحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي التنمية الاقتصادية المرجوة، وتعرف لعنة الموارد على أنها ظاهرة تفشت في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية ، حيث يكون مستوى النمو والتنمية الاقتصادية و الأداء الحكومي أسوأ فيها من الدول التي لا تملك مثل تلك الموارد، وبالتالي تكون هذه الموارد عائقا أكثر من محفزا لتحقيق عملية النمو الاقتصادي، إن لعنة الموارد الطبيعية قد تؤدي تقليل الإنتاجية التنافسية في القطاعات غير النفطية وتذبذب في ايرادات الدولة بسبب التذبذبات في أسعار النفط مما يرفع في حالة التردد

[1] حمزة بن زين ،أمال رحمن ، أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية حالة الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد12،2017،ص292

في اتخاذ القرارات المالية بشأن إلغاء أو توقيف المشاريع، كما تؤدي الى سوء إدارة الحكم العام للموارد وضعف وتفشي الفساد في المؤسسات لوفرة الموارد[1].

2- آلية تفعيل لعنة الموارد في الاقتصاد النفطي : تشتغل آلية لعنة الموارد وفقا للمراحل التالية :

تؤدي صادرات النفط وباقي الموارد الطبيعية في أول الأمر الى الرفع من قيمة العملة المحلية ، ثم تجعل هذه العملة القوية الصادرات، الفلاحية أو الصناعية، أقل تنافسية وتصعب ولوجها إلى الأسواق الدولية ، ويكمن المشكل هنا في أن هذه الصادرات الأخيرة غالبا ما تكون أحسن بالنسبة للنمو والتنمية، فعلى سبيل المثال ، أدى اكتشاف النفط في نيجيريا خلال سبعينات القرن الماضي الى القضاء على إنتاج الكاكاو والفول السوداني الذي كان يشغل عددا أكبر من الأشخاص مقارنة بالقطاع النفطي أو الغاز أو المعادن، وهذا يعني أن صادرات الموارد الطبيعية الخام تحرف النمو وتصرف الاقتصاد عن عملية التصنيع، يؤدي قطاع استغلال المعادن الى التهام الكثير من الأراضي والى تركز الملكية بينما يشغل عدد قليل من العمال، ويستقطب هذا القطاع الاستثماري على حسب الإنتاج الصناعي وتصدير السلع والخدمات التي تستخدم أراض أقل وتوسع دائرة الملكية وتوفر الشغل لعدد أكبر من الناس[2].

ثانيا : المرض الهولندي وأثاره على اقتصاديات النفط

1- تعريف المرض الهولندي : إن مصطلح المرض الهولندي يعبر عن الآثار السلبية التي تظهر على القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعية وذلك نتيجة لاكتشاف موارد طبيعية في اقتصاد ما، وهذا ما حدث بالفعل في الاقتصاد الهولندي في الفترة ما بين 1900-1950 أين تم اكتشاف النفط و الغاز في بحر الشمال، وهذا ما أتاح فرصة للمجتمع الهولندي بأن يعيش فتره من الرخاء والترف ولكن سرعان مازالت هذه المرحلة نتيجة لاستنزاف آبار الغاز والنفط، ولهذا أطلق على هذه الظاهرة بالمرض الهولندي وأول من نشر هذا المصطلح هو جريدة(Economist) البريطانية في 1977/11/26 وهذا ما دفع بالمنظرين الاقتصاديين الى تفسير هذه الظاهرة وشرح أهم العوامل والأسباب التي تدفع بالاقتصاديات الريعية الى الانهيار واختلال في موازين مدفوعاتها عل المدى البعيد. ولطالما اعتبر الباحثون والدارسون أن المرض الهولندي نظرية مفسرة للعنة الموارد الطبيعية، وهو مفهوم يوضح العلاقة الظاهرة بين الزيادة في اكتشاف الموارد الطبيعية وانخفاض الإنتاج بالقطاع الصناعي.

2- أسباب المرض الهولندي : يمكن إيجاز أهم أسباب المرض الهولندي فيما يلي [3]:

---

[1] نسرين معايش ، النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الاجتماعية والانسانية،المجلد16، العدد1، 2019، ص60.

[2] نالدي باندور، كيف نتخلص من لعنة الموارد الطبيعية بأفريقيا، تاريخ النشر 2015/5/2 الاطلاع2021/5/12 22:00 http://minbaralhurriya.org/archives/9182

[3] مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العدد15، المجلد 3، 2010، ص8-9.

– فشل السياسات الاقتصادية: في أغلب البلدان التي أصيبت اقتصاديا بأعراض المرض الهولندي وخصوصا الدول النامية لم تكن هناك أهداف واستراتيجيات واضحة للتنمية، و في ضل هذا الواقع الذي يشهد تخبط السياسات الاقتصادية لم توجه الموارد النفطية والطبيعية بالقنوات المهمة التي من شأنها إحداث تغيير جذري في البنيان الاقتصادي التقليدي الذي تعيشه تلك البلدان، إذ من المفترض أن تستخدم إيرادات الموارد الطبيعية كدفعة قوية من خلال القدرة على توفير مقدار من الموارد متناسب مع الحاجات الاستثمارية يمكن الاقتصاد القومي من البدء والتحرك نحو مرحلة النمو الذاتي وإجراء تغييرات بنيوية في الاقتصاد القومي.

– الارتباط غير المشروع بين السلطة والثروة: إن الثروات الريعية الطائلة عادة ما يرافقها سوء تعامل معها لتسخيرها لعملية التنمية الاقتصادية، ولذلك فإنها لا تؤدي الى تخلف خطى النمو الاقتصادي فحسب، يل إنها تؤدي الى خلق اتجاهات ومناخات سياسية تنمو في غمارها النزاعات السلطوية وأساليب الحكم الاستبدادية، وعادة ما تستغل الإنفاق الترفي، أو قد تستغل في التسليح والإنفاق العسكري وفي الحروب لتحقيق نزعات عدوانية.

– ضعف المبادرة والاتكال على الدولة: إن أغلب البلدان النامية في المرحلة الاستعمارية عاشت ظروف قاسية من التهميش والتبعية، وظهور حالة الركود والقناعة بالأوضاع المتردية ، وحالة الرخاء والركون الى الترف والراحة وأضعفت حالة المبادرة لدى الأفراد المجتمع، وبعد منتصف القرن العشرين وظهور حركات التحرر في أغلب الدول النامية كانت الأنظمة المستلمة للسلطة في تلك البلدان شمولية تتحكم بالثروة والسلطة معا وذلك وضمن ما يعرف بالأنظمة الاشتراكية كانت الدولة هي المعطي للخبز والملبس والمسكن، وأغلب احتياجات الإنسان الضرورية، ولذلك أخذ الفرد في تلك الدول لا ينظر الى ذاته وقدراته ومساهمته للحصول على احتياجاته بقدر ماينظر الى ما تعطيه الدولة من مكارم ، بحيث أصبح توفير الخدمات واحتياجات الإنسان مكرمة يتلقاها الفرد من الأنظمة الشمولية في تلك البلدان وضمن هذه الصورة انقلبت المعادلة إذ من المفترض أن الإنسان من خلال مساهمته وإبداعاته وعمله المنتج يعمل على تنمية الاقتصاد القومي.

3– آثار العلة الهولندية على الاقتصاد النفطي: تتمثل فيما يلي[1]:

أ– أثر اعادة تخصيص الموارد (حركة عوامل الانتاج): ونعني بها تنقل عوامل الانتاج (العمل) من القطاع المتأخر الى القطاعين التوسعي والخدمات، وذلك نتيجة لتوسع قطاع التعدين مما يتطلب زيادة الطلب على اليد العاملة فيؤدي الى

[1] محي الدين حداب، ثابتي الحبيب ، دراسة إحصائية لأثر العلة الهولندية على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة ما بين 1980-2013، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والادارية ، العدد 2، ديسمبر 2014، ص109-111

انتقالها من القطاعات الإنتاجية الأخرى (كالصناعة مثلا) الى هذا الأخير نظرا لتحسن الأجور والخدمات الاجتماعية مما يعجل بتوسع قطاع التعدين على حساب القطاع الصناعي.

ب– أثر الانفاق : إن العوائد المالية الناتجة عن توسع في قطاع المناجم سيخلق فائض في ميزان المدفوعات مما يساعد على زيادة الدخل القومي وكذا الفردي، وبالتالي سيخلق طلب إضافي على السلع الاستهلاكية وكذا الخدمات مما يؤدي الى ارتفاع سعر صرف العملة مقارنة بنظيرتها ، وهذا ما سيجعل أسعار السلع المستوردة أرخص من غيرها المحلية على اعتبار عقلانية المستهلك فانه سيفضل الأولى عن الثانية وهذا ما ينتج عنه زيادة الواردات على الصادرات، فينتقل من اقتصاد يعتمد على الصناعة الى اقتصاد يعتمد على التجارة وبالتالي عجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الرابع : الصناديق السيادية والتنويع الاقتصادي لتجنب لعنة الموارد

يعتبر تدخل الدولة للحد من تداعيات السلبية لوفرة مداخيل الموارد الطبيعية خاصة النفطية على الاقتصادي ذو أهمية كبيرة، وتستخدم الدول عدة وسائل لذلك من أهمها السياسة المالية لإدارة المداخيل وذلك بالتخصيص الجيد للإنفاق واستعمال أسعار مرجعية للنفط منخفضة عند إعداد الميزانية لتجنب عجز الميزانية في حالة الهبوط الغير متوقع لأسعار النفط وكذلك تلجأ الحكومات لأنشاء صناديق سيادية للفوائض النفطية بالإضافة للسياسة المالية وما تشمله من اجراءات سياسة التنويع الاقتصادي لتجنب لعنة الموارد.

أولا: صناديق الثروة السيادية لتجنب لعنة الموارد :

تستخدم الحكومة السياسة المالية كأهم أداة لإدارة المداخيل بالتخصص الجيد للإنفاق العام خدمة المحلي، وذلك بتوظيفها عند ارتفاع عائدات الموارد لتسديد ديونها، أو استثمارها لتجنب ارتفاع نفقاتها العامة فتثبيت عرض النقود وحماية الاقتصاد من ارتفاع سعر الصرف، كما يمكن للحكومة من التأثير على التمويل المحلي الخاص والخارجي للاستثمار بفضل سياسة ضريبية انتقائية.

1– تعريف صناديق الثروة وأسباب انشاءها :

أ– تعريف صناديق الثروة السيادية: يمكن تعريف صناديق الثروة السيادية على أنها صناديق استثمار عامة تملكها الدولة وتتولى من خلالها استثمار فوائضها المالية في الخارج مثل فوائض الصادرات النفطية أو الفوائض التي تحققها الميزانيات العامة للدول، ومن ثم فإن الصندوق السيادي للثروة يعد بمثابة محفظة استثمار عامة، ولكن أصوله تكون موظفة خارج الدولة، وهو ما يعني أن الأصول التي يتكون منها الصندوق تكون أساسا بالعملات الأجنبية أي أصولا خارجية ، غير أن التعريف العلمي لصناديق الثروة السيادية لا يدخل ضمن أصول هذا الصندوق ما قد يمتلكه البنك المركزي من احتياطات

بالعملات الأجنبية والتي استخدم أساسا لأغراض التدخل في سوق الصرف الأجنبي للدفاع عن العملة الوطنية ضد أي تقلبات في أسعارها بالنسبة للعملات الأجنبية[1].

ب- أسباب إنشاء صناديق الثروة السيادية: تعتبر أهم دوافع صناديق الثروة السيادية ما يلي[2]:

- التحسب للنضوب الطبيعي للموارد والحاجة لبناء أصول اخرى تدر دخلا يعوض نضوب الأصل الحالي واستغلال ايراداته من قبل الجيل الحالي .

- إن إنشاء صناديق الثروة السيادية يتعلق بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وامكانية زيادتها وتنويع قاعدته، وهذا ما يعتمد على حجم الاحتياطي الانتاجي، ونتيجة للسياسات الاقتصادية فالطاقة الاستيعابية للاقتصاد تتزايد وتتغير محدداتها.

- المرض الهولندي الذي يفرض إنشاء آلية ادخار الفائض المالي أو ما يعرف استثماره خارجيا للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وحماية القطاع الصناعي من تداعيات هذا المرض.

- تكوين أداة مالية تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وحماية القطاعات الرئيسية الأساسية .

ثانيا :التنويع الاقتصادي لتجنب نقمة الموارد:

نظرا لأهمية سياسة التنويع الاقتصادي في تجنب نقمة الموارد نالت هذه السياسة اهتمام العديد من الباحثين وسوف نتطرق لأهم استراتيجيات التنويع الاقتصادي كما يلي[3] :

1- إستراتجية الدفعة القوية: إن الخروج من حالة التخلف يكمن في إعطاء دفعة قوية من الاستثمارات ورؤوس الأموال قادرة على نقل الاقتصاد من حالة الجمود الى النمو، فقد قام بتشبيه الاقتصاد بالطائرة التي لا يمكنها التحليق جوا الا بسرعة فائقة تدفعها للارتفاع من الأرض الى الجو، وتؤيد هذه النظرية تجارب دول الخليج العربية كالإمارات العربية والسعودية التي استغلتا المداخيل النفطية في إعطاء دفعة قوية خلال السبعينات حققت للاقتصاد القومي عملية الانتقال السريع من مرحلة الجمود الى مرحلة الانطلاق.

2- استراتيجية النمو المتوازن: تعتبر هذه النظرية لكل من :

[1] أحمد نصير وأخرون، صناديق الثروة السيادية كآلية حديثة لتمويل التنمية الاقتصادية المستدامة صندوق النرويجي نموذجا، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، عدد خاص ، الجلد1، أفريل 2018، ص20.

[2] شبوطي حكيم، محي الدين سمير، دور صناديق الثروة السيادية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل دراسة تجربة امارة دبي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد10،الجزء1، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر،2017،ص105.

[3] جديدن لحسن، مراد اسماعيل، استراتيجية التنويع الاقتصادي وأثر تقلبات سعر النفط على الأداء الاقتصادي دراسة مقارنة الامارات الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد07، ديسمبر2016،ص237-238.

(Arthur Lewis, Paul Rosenstein-Rodan, Ragnar Nurkse, Raúl Prebisch) من الأعمال الأولى المقدمة في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وتقوم على تحقيق التوازن في توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات حتى يكون نموها متوازنا من خلال:

– التوازن في توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات الاقتصادية (الصناعة ، الزراعة ، الخدمات) لضمان التوازن في نمو العام للاقتصاد.

– التوازن في توزيع الاستثمارات داخل القطاع الواحد، فتنويع مصادر الانتاج والدخل يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتقليل المخاطر من خلال الاستثمار في مختلف المجالات والاستفادة من توسيع حجم السوق بصفة عامة بتعدد مجالات الاستثمار والإنتاج.

3– استراتيجية النمو غير المتوازن: انتقد كل من سنجر وهيرشمان، نظرية النمو المتوازن ليقدما نظرية النمو لا المتوازن، حيث أشار الا أن مشكلة الدول النامية لا تكمن في قصور الموارد المحلية سواء الطبيعية أو رأس المال، وإنما المشكلة تكمن في ندرة المنظمين القادرين على اتخاذ القرار ، ومن هنا أشار إلى أن الأسلوب الأمثل للتنمية هو النموذج الذي يحدث بيئة ملائمة لحث الأفراد على اتخاذ قرارات الاستثمار، بحيث تتم عملية التنمية الاقتصادية في شكل حلقات متتابعة من خلال تركيز الموارد الاقتصادية المتاحة في قطاع معين من قطاعات الاقتصاد المعني مما يؤدي الى حالة من عدم التوازن الذي ينتج عنه اختلال بعض القطاعات مما يحفز المنظمين على اتخاذ القرارات للاستثمار الصحيحة لتصحيح الاختلال واستعادة التوازن مستفيدين من وفرات الانتاج والروابط الاقتصادية الأمامية والخلفية للصناعات القائمة، وهكذا تستمر الدورة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

4– الاستراتيجية المناسبة للظروف :يرتبط اختيار استراتيجية التنمية تبعا للظروف المناسبة للدولة، فالدفعة القوية تعتبر الحل الأمثل لمشكلة التخلف، والنمو المتوازن يتطلب توفر الموارد اللازمة لتحقيقه وتنمية كل القطاعات.

5– استراتيجية التصنيع : اهتمت بعض الدراسات الاقتصادية في التنمية بإعطاء الأولوية لصناعات السلع الوسيطية والثقيلة كحل لمشكلة التخلف الاقتصادي والتركيز على تجارب الدول المتقدمة في التنمية الصناعية وتصحيح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد[1].

[1] غانم عبدالله، تيمجغدين عمر، أثار استراتجية التنويع الاقتصادي على أداء المؤسسات الاقتصادية، مجلة الواحات للدراسات، المجلد7،العدد2،جامعة غرداية ،الجزائر،ص66.

خلاصة الفصل:

بعد التطرق فلي هذا الفصل لمختلف الجوانب المتعلقة بالتنويع الاقتصادي تبين أن التنويع الاقتصادي عملية معقدة وطويلة الأجل يعتمد نجاحها على مجموعة من الأسس كالاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الخاص بالإضافة الى الحكم الراشد وغيرها.

تراجع التنويع في الدول النفطية يمكن ربطه بالمسار التنموي في هذه الدول ونوعية الهياكل الاقتصادية والانتاجية التي تأسست عليها الاقتصاديات خلال العقود السابقة، مما أفرز العديد من التحديات وصعب عملية التنويع الاقتصادي وحال دون ظهور قطاعات جديدة تعمل كمحركات للنمو، مما يقود الى زيادة تنويع الأنشطة الاقتصادية وتطوير بعض الأنشطة الأخرى .

إن وفرة الموارد الطبيعية سواء البترول أو غيرها سبب العديد من المشاكل للدول وأدى الى تفشي ظاهرة لعنة الموارد وبدل أن كون الغنى بالموارد الطبيعية وخاصة النفط والغاز نعمة، أصبح نقمة لهذه الدول وعائقا أمام التنمية.

في ظل قابلية الثروة النفطية للنفاذ وإشكالية إدارة فوائضها المالية، قامت مختلف الدول بأنشاء صناديق الثروة السيادية كأداة مالية تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وحماية القطاعات الاقتصادية الرئيسية من التأثر من الأزمات الاقتصادية، ويتم من خلالها ادارة الفوائض المالية للدولة واستثمارها، وحماية الاقتصاد من خطر الصدمات والتقلبات الحادة.

الفصل الثالث

إجراءات السياسة المالية لتنويع الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2001-2018)

تمهيد

عرف الاقتصاد الجزائري منذ سنة 2001 انتعاشا، وذلك لتغير سياسة الحكومة نتيجة الارتفاع في أسعار البترول، حيث بلغ 24.8 دولار للبرميل سنة 2001 بعدما كان 17.9 دولار للبرميل سنة 1999، هذه التغيرات أثرت على تطور السياسة المالية من خلال استغلال ارتفاع الايرادات النفطية في بناء الاقتصاد الوطني وإعادة إنعاشه، وإنشاء صندوق ثروة سيادي.

تهدف الدراسة من خلال هذا الفصل الى تتبع مسار السياسة المالية في الجزائر من خلال التطرق الى مختلف الاجراءات التي قامت بها في اطار أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق العام والضرائب، والتعرف على أهم مكونات التي تستطيع من خلالها التأثير على التنويع الاقتصادي وكذا تقييم أداء السياسة المالية ومدى ارتباطها بأسعار البترول، ويمكن تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: سياسة الإنفاق العام لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر (2001–2018).

المبحث الثاني: السياسة الضريبية لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر (2001–2018).

المبحث الثالث: آلية تفعيل السياسة المالية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الاول: سياسة الإنفاق العام لدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر (2001-2018)

الاتساع المستمر في نطاق الانفاق العام والزيادة المستمرة في حجمه، وتغيير في هيكله، أدى بنا الى معرفة تطوراته وتقسيماته التي وضعها التشريع الجزائري.

المطلب الاول: تقسيمات النفقات العامة في التشريع الجزائري

لقد قسم المشروع الجزائري النفقات العامة في ميزانية الجزائر الى قسمين:[1]

نفقات التسيير وهي نفقات الجارية.

نفقات التجهيز وهي النفقات الاستثمارية.

اولا: نفقات التسيير:

1. تعريفها: يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الادارية و المتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات مكتب ....الخ، ومنه لا يمكننا ملاحظة أي قيمة مضافة منتجة تحملها هذه نفقات للاقتصاد الوطني، فهذا النوع من النفقات موجه اساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الموازنة العامة.[2]

2. تقسيم نفقات التسيير: حسب المادة 24من قانون84-17تنقسم نفقات التسيير الى أربعة ابواب هي:[3]

أ. اعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الايرادات ويشمل هذا النوع ما يلي:

- دين قابل للاستهلاك(اقتراض الدولة).

-الدين الداخلي- ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).

-الدين الخارجي.

ب. تخصيصات السلطة العمومية: وتتمثل في نفقات التسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها. المجلس الشعبي الوطني المجلس الدستور وهذه النفقات مشتركة بين الوزرات.

ج. النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتضم مرتبات العمال، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية، أشغال الصيانة، نفقات مختلفة.

---

[1] المادة23من قانون المالية 84-17-المؤرخ في 7جويلية1984المتعلق بالقوانين المالية.

[2] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003،ص77.

[3] انظر قانون المالية84-17-المؤرخ في 7جويلية 1984المتعلق بالقوانين المالية.

د. التدخلات العمومية:

- التدخلات العمومية والادارية.
- النشاط الدولي.
- النشاط الاقتصادي
- إسهامات اقتصادية.
- النشاط الاجتماعي.
- إسهامات اجتماعية.

ثانيا: نفقات التجهيز:

هي عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي تولد عنه زيادة لناتج الوطني الاجمالي، وبالتالي زيادة ثروة البلاد.[2]

1. **تقسيمات نفقات التجهيز:**

يتم تقسيم نفقات التجهيز في الجزائر وفق التصنيف الوظيفي الاداري حيث أن وظائف الدولة الأساسية تظهر فيه بشكل قطاع ويذكر حصة كل قطاع بالتفصيل وحسب المادة 35 من قانون 84-17 المتعلق بالقوانين المالية.[1]

أ. العناوين: تنقسم نفقات التجهيز الى ثلاث أبواب وهي:

- الاستثمارات .
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
-النفقات الأخرى برأسمال.

ب. القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات وهي:

المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات المستقبلية للتنمية مع الاشارة الى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ولتوضيح كيفية تصنيف نفقات تجهيز في الجزائر سوف نأخذ مثال عن توزيع النفقات النهائية حسب القطاعات لستة 2018 والجدول ادناه يوضح ذلك.

[1] المادة35من القانون84-17المؤرخ في 07ويلية1984المتعلق بقوانين المالية نقلا من: محمد عباس محرزي، مرجع سابق،ص79.

الجدول رقم (3–1): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات الوحدة: (بالألف دج).

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	1006000	665000
الفلاحة والري	332984000	336176000
دعم الخدمات المنتجة	86894000	44747000
المنشآت القاعدية الاقتصادية	14761000	1096303800
التربية والتكوين	311609600	284563600
المنشآت القاعدية الاجتماعية	255100200	213250200
دعم الحصول على سكن	108291000	230465000
مواضيع مختلفة	300432000	200400000
المخططات البلدية للتنمية	60000000	60000000
المجمع الفرعي للاستثمار	293241760	230465000
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحساب التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)		400638000
تخصيص رأسمال الصندوق الوطني للاستثمار		75000000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	344134400	54052400
المجموع الفرعي للعمليات براس المال	399534400	556290400
مجموع الميزانية التجهيز	33331952000	3022861000

المصدر: توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لعام 2018 حسب القطاعات، الجريدة الرسمية، للجمهورية الجزائرية، العدد29، 49 ديسمبر 2018.

المطلب الثاني: تطور سياسة الانفاق في الجزائر (2001-2018)

أولا: تطور الانفاق العام:

عرف الانفاق العام في الجزائر بعد الألفية الثالثة تزايدا مستمرا وذلك يعود لاتباع الدولة لسياسة إنفاقية توسعية تهدف لرفع مستوى معيشة السكان وذلك راجع لارتفاع الايرادات النفطية نتيجة إرتفاع أسعار ولقد تجسد هذا المخطط دعم النمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 يليها توطيد النمو من 2010-2014. والجدول التالي يبين لنا تطور الانفاق العام.

الجدول(3-2):تطور هيكل الانفاق في الجزائر2001-2018.

السنوات	النفقات الاستثمارية	معدل النمو	نسبة من اجمالي الانفاق	معدل النمو	الانفاق العام	النفقات الجارية	معدل النمو	نسبة من اجمالي الانفاق
2001	522.4	-	39.6		798.6	785.6	-	60.4
2002	575	54.00	37.1	17	975.6	1582	22.13	62.9
2003	567.4	8.74	33.7	9	1122.1	1546	15	66.3
2004	640.7	12.77	33.9	11.9	1245.1	1521	11.4	66.1
2005	806.9	25.94	39.4	8	1437.1	1548	0.4-	60.6
2006	1015.1	25.80	41.4	19	1673.9	1528	15.4	58.6
2007	434.6	41.326	47.3	26	2217.7	1256	13.9	52.7
2008	1973.3	37.55	47.1	34.8	2300	12546	3.7	52.9
2009	1946.3	1.36-	45.9	1.3	2683.8	4562	16.6	54.1
2010	1829	6.02-	40.6	6	3879.2	452.3	44.54	59.4
2011	1974.4	7.94	33.1	29	4782.6	1458.1	23.28	65.1
2012	2275.5	15.25	32.3	20	48752	4583.8	23.28	67.8
2013	1892.6	16.87-	31	14.6-	4131.6	4757.8	13.6	67.7
2014	2501.4	32.16	35.2	16	4617	4648.2	8.7	63.2

2015	3039.3	21.5	39.3	9	7656.3	4617	2.7	59.8
2016	2711.9	8.13-	37.6	4-	7297.5	4583.8	0.5-	61.8
2017	2631.5	5.6-	35.96	1	7389.3	4757.8	3-	63.98
2018	3078	16.96	39.39		7726.39	4648.2	2.3-	60.16

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر سنوات2005,2010.2015,2017.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع المستمر للنفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري بحيث انتقلت من 522.4 سنة 2001الى 3078 مليار دينار سنة 2018، وهناك ارتفاع كبير لمعدلات نمو الانفاق الاستثماري مقارنة بالجاري وهذا نتيجة لتطبيق برامج الانعاش الاقتصادي التي ركزت على نمو القطاعات الاقتصادية حيث بلغت معدل نمو للإنفاق الاستثماري 41.32 في سنة 2007، لكن مع بداية 2008 حتى2011، تراجع نمو في نفقات التجهيز بالمقابل كان هناك ارتفاع في نفقات التسيير بحيث بلغت ارتفاع 35.3 وهذا الارتفاع راجع لارتفاع الاجور والرواتب وفي 2015 ومع استمرار الانخفاض في اسعار النفط التي وصلت الى 53.1 دولار للبرميل بعدما كانت 100.2 سنة 2014، عرف النمو في نفقات التسيير و التجهيز تراجعا الى سنة 2018.

ثانيا: تطور هيكل نفقات التسيير :

تنقسم نفقات التسيير حسب حسابات الميزانية في الجزائر الى خمسة أصناف رئيسة، الجدول التالي يبين لنا تطور نفقات التسيير.

الجدول رقم(3-3) : توزيع الانفاق العام الجاري في الجزائر 2001-2018.

السنوات	الأجور والرواتب		منح المجاهدين		مواد ولوازم		فوائد الدين العام		التحويلات الجارية	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2001	288.8	21.8	56.1	4.24	59.1	4.5	147.5	11.1	247.1	18.7
2002	301.1	19	74	4.7	69.8	4.4	143	9	387.7	25
2003	329.9	19.1	63.2	3.7	58.8	3.4	114	6.6	556.9	32.9
2004	391.4	20.6	69.2	3.6	71.3	3.8	85.2	4.5	633.69	33.4

32.3	663.6	4.3	85.6	3.7	65.7	4.0	82.6	20.3	394.4	2005
29.8	733.3	2.8	68.6	3.9	95.7	3.7	92.8	18	447.8	2006
28	871.8	2.5	80.5	2.9	93.8	3.26	101.6	16.2	526.2	2007
29.3	1230.6	1.4	61.4	2.6	111.7	2.4	103	16.5	711	2008
29.9	1272.8	0.9	37.4	2.6	112.5	3.0	130.7	17	746.6	2009
31.4	1418.5	0.7	30.2	2.00	90.9	3.39	153.2	21.80	991	2010
30.3	1773.9	0.6	37.7	2.2	129.7	2.78	163.2	29.8	1774.7	2011
34.4	243.7	0.6	42	1.90	135.2	2.62	185.3	28.20	1988.4	2012
30.8	1856.4	0.7	44.2	2.40	149.1	3.75	226.5	30.4	1855.3	2013
29.5	2069	0.5	37.8	2.30	161.9	3.12	218.4	28.20	2007.2	2014
26.1	2000.8	0.6	42.6	2.30	179.7	2.91	223	28.10	2170.9	2015
24.8	1814.2	0.6	46.8	2.5	185.5	3.0	226	31.4	2313.1	2016
26.8	1982.1	2	154	1.5	119.8	2.9	215.8	29.1	2286.1	2017

المصدر : التقارير السنوية لسنة 2017،2015،2010،2005.

من خلال الجدول نلاحظ الارتفاع المستمر للأنفاق على الأجور والرواتب بحيث بلغت نسبتها للنفقات الكلية في المتوسط 25.5% وذلك نتيجة الزيادات في الأجور وارتفاع نسبة التوظيف في القطاع العام، بحيث هيمنت الأجور والرواتب على هيكل النفقات الجارية منذ 2015. بعدما كانت الحصة الأكبر من النفقات التحويلات التي بلغت نسبتها في المتوسط للإنفاق الكلي 29% وذلك كونها عرفت ارتفاعا مستمرا نتيجة زيادة تدخلات الحكومة من خلال الاعانات والدعم لتنتقل قيمتها من 247.1 مليار دينار سنة 2001 الى 2431.7 مليار دينار سنة 2012. أما منح المجاهدين بلغت نسبتها للنفقات العامة في المتوسط 3.3% وهي تفوق نسبة المواد واللوازم التي بلغت 2.8%، أمات التحويلات التي بدأت نسبتها الى النفقات العامة في الانخفاض منذ سنة 2013، الملاحظ كذلك هو انخفاض مساهمة فوائد الدين العام حيث انخفضت نسبته للنفقات الكلية الى 2% سنة 2017 بعدما كانت 11 في سنة 2001وذلك نتيجة تسديد الديون الخارجية.

ثالثا: تطور هيكل نفقات التجهيز :

الشكل الموالي يوضح نسبة توزيع الانفاق الاستثماري على القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

الشكل(3-1): توزيع الأنفاق العام الاستثماري على القطاعات في الجزائر 2001-2017 الوحدة.%

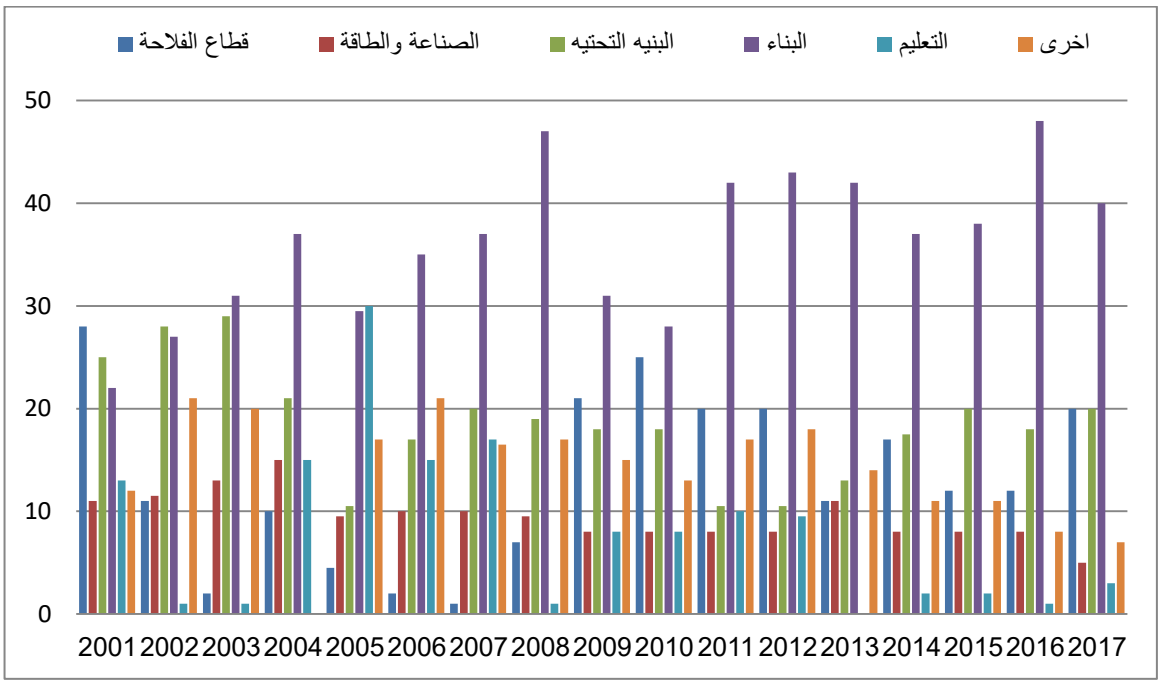

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر سنوات 2017،2015،2010،2004.

يتضح لنا من خلال هذا الشكل أن أكبر نسبة لنفقات التجهيز كانت موجهة للبنى التحتية حيث بلغت في سنة 2008 نسبة 46.58% وهذا راجع لتطبيق البرامج الحكومية التي ركزت على تهيئة وتطوير البنى التحتية التي تعتبر متغير أساسي في عملية الاقلاع الاقتصادي لتأتي بعدها نفقات الزراعة والموارد المائية ثم البناء ويليه قطاعي التعليم والصناعة، انخفض معدل النمو في نفقات التجهيز في 2009 الى 1.37% الا أنها رجعت لمنحناها التصاعدي في سنة 2007 ونتج هذا الارتفاع عن زيادة نفقات البنى الاقتصادية والادارية وقطاع الفلاحة، ولقد عرفت نفقات التجهيز خلال سنة 2016 و2017 انخفاضا حيث بلغت على التوالي 2711.9 و263.5 مليار دينار جزائري، وهذا راجع للانخفاض في النفقات العامة الكلية ولقد شمل الانخفاض كل القطاعات، ومن الجانب الهيكلي تبقى نفقات البنى التحتية تمثل أعلى نسبة الى نفقات التجهيز يليها قطاع السكن ثم الفلاحة بعدها التعليم.

من خلال ما تم عرضه حول تدابير سياسة الانفاق لتنويع الاقتصاد الجزائري (2001-2018) تبين ان الجزائر بعد ارتفاع اسعار النفط سنة 2000 شرعت منذ 2001 في إتباع سياسة مالية توسعية لإرساء معالم التنويع الاقتصادي

باستغلال سياسة الانفاق العام وتوزيعه على عدة قطاعات من خلال برامج الانعاش الاقتصادي، التي تجسدت في برامج ضخمة تبين عزم الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنويع الاقتصاد، بداية من برنامج عم النمو الاقتصادي (2001-2004) بمبلغ 7 مليار دولار، ثم برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) بمبلغ 286 مليار دولار، والبرنامج الخماسي (2015-2019) الذي اصطدم مع تدهور اسعار النفط عالميا الامر الذي انعكس سلبا على النفقات العمومية وعلى المشاريع قيد الانجاز وحال دون تطبيق البرنامج.

كان الهدف من هذه البرامج التأثير على النمو الاقتصادي وتحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الهيكلية مما يؤدي الى التنويع الاقتصادي، من خلال التأثير على العرض والطلب الكلي وذلك بواسطة التحويلات الاجتماعية ودعم السلع الاساسية واعانات الاستثمار والاستثمارات الحكومية الكبرى وما يترتب عليها من مناصب عمل، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتسهيل عمل المؤسسات.

ركزت الجزائر على قطاع الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية والبنى التحتية يليه قطاع تحسين ظروف معيشة السكان من خلال مشاريع الإسكان والتعليم والصحة وتحسين الخدمات العمومية وأخيرا قطاع التنمية الاقتصادية بالتركيز على قطاع الفلاحة ثم الصناعة واخيرا دعم المؤسسات اتسمت البرامج الحكومية بتعدد الاستراتيجيات التنموية وعدم وجود مبادئ تخضع لها كما لم تحدد خطة طويلة المدى تسعى الحكومة لتحقيقها وتتوحد من خلالها الاستراتيجيات الاقتصادية.

المبحث الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر في الفترة 2001-2018

إن تطور الإيرادات يعطي معنى لأثر هذه الأخيرة على الاقتصاد في مختلف نشاطاته

المطلب الأول : تصنيف وتطور الإيرادات العامة في الجزائر في الفترة (2001-2018)

أولا: تصنيف الإيرادات العامة :

تعتبر الايرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطية نفقاتها، وأنواع الايرادات العامة متعددة، فحسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لاسيما المادة 11 منه تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى:

- إيرادات ذات طابع جبائي وكذا حاصل الغرامات.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات والأتاوى.
- الأموال المخصصة للهدايا والهيئات والمساهمات.
- التسديد برأس مال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا، وتقسيم الايرادات العامة الى قسمين هما: الموارد العادية الجباية البترولية[1].

1- الموارد العادية: وتنقسم الى إيرادات جبائية وإيرادات عادية كما يلي:

- الإيرادات الجبائية: وتضم كل من الضرائب المباشرة، حقوق التسجيل والطابع، الرسوم المختلفة .

- الايرادات العادية: وتشمل مداخيل الأملاك الوطنية، المداخيل المختلفة للميزانية، الإيرادات النظامية.

2- الجباية البترولية: الجدول أدناه يبين تقسيم الايرادات العامة النهائية المطبقة على ميزانية الدولة حسب قانون المالية لسنة 2010.

الجدول رقم (3-4): تقسيم الإيرادات العامة النهائية المطبقة على ميزانية الدولة حسب قانون المالية لسنة 2010.

[1] شيبي عبد الرحيم، بن بوزيان محمد، شكوري محمد، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر دراسة تطبيقية، أوت 2010، ص7-8

إيرادات الميزانية	المبالغ (ألف دج)
الموارد العادية	
الإيرادات الجبائية:	
حاصل الضرائب المباشرة.....	508600000
حاصل التسجيل والطابع.....	37800000
حاصل الرسوم المختلفة عن الأعمال.....	526300000
الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستورده.....	259600000
حاصل الضرائب غير المباشرة.....	1500000
حاصل الجمارك.....	170300000
المجموع الفرعي (1)	1244500000
الإيرادات العادية:	
حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	16000000
الحواصل المختلفة للميزانية.....	28700000
الايرادات النظامية.....	----
المجموع الفرعي(2)	44700000
الإيرادات الأخرى:	
الايرادات الاحرى.....	132500000
المجموع الفرعي (3)	132500000
مجموع الموارد العادية	1421700000
الجباية البترولية:	

الجباية البترولي.....	1501700000
المجموع العام للإيرادات	1501700000

المصدر: الجريدة الرسمية: الجمهورية الجزائرية، العدد49، 29 ديسمبر 2010، ص12

ثانيا: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2018

لقد عرفت الإيرادات العامة في الفترة المدرسة تزايدا مدروسا وبنسب مختلفة يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (3-5): تطور الايرادات العامة في الاقتصاد الجزائري في الفترة 2001-2018.

السنوات	إيرادات المحروقات		إيرادات خارج المحروقات		إيرادات جبائية		ايرادات غير جبائية		اجمالي الإيرادات
	القيمة 10^9دج	النسبة من الايرادات العامة%	القيمة 10^9دج	النسبة من الايرادات العامة%	القيمة 10^9دج	النسبة من الإيرادات العامة%	القيمة 10^9دج	النسبة من الإيرادات العمة%	القيمة 10^9دج
2001	956.38	63.53	549	36.46	398.2	26.44	150.8	10.01	1505.5
2002	942.90	57.59	660.1	41.17	482.8	30.11	177.38	11.05	1603.01
2003	1350	68.37	624.3	31.61	524.9	26.58	99.4	5.03	1974
2004	1570.7	70.4	652.5	29.3	580.4	26.0	72.1	3.2	229.7
2005	2352.7	76.3	724.2	23.5	640.4	20.8	83.8	2.7	3082.6
2006	2799.0	76.9	840.9	23.1	720.8	19.8	119.7	3.3	3639.8
2007	2796.8	75.8	883.1	23.9	766.7	20.8	116.4	3.2	3687.8
2008	4088.6	78.8	1101.8	21.2	165.2	18.6	136.6	2.6	190.5
2009	2412.7	65.6	1263.3	34.4	1146.6	31.2	116.7	3.2	3676
2010	2905.0	66.1	1487.8	33.9	1298.0	29.5	189.9	4.3	4392.9

5790.1	4.9	283.3	26.4	1527.1	31.3	181.04	68.7	3979.7	2011
6339.3	3.9	246.4	30.1	1908.6	34.0	2155.0	66.0	4184.3	2012
5957.5	4.2	248.4	34.1	2031.0	38.3	2279.4	61.7	3678.1	2013
5738.4	4.5	258.5	36.4	2091.4	41.0	2349.9	59.0	3388.4	2014
5103.1	7.3	374.9	46.1	2354.7	53.5	2729.6	46.5	2373.5	2015
5042.2	16.6	838.2	48.1	2422.9	64.7	3261.2	35.3	1781.1	2016
6047.9	20.5	1240.9	43.5	2630.0	64.0	3870.9	36.0	2177.0	2017
6751.4	18.0	1215.7	39.2	2648.5	57.2	3864.2	42.8	2887.1	2018

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات2016،2008،2004،2018

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع الإيرادات العامة خلال السنوات 2000 حتى 2007،حيث انتقلت من 1578.1 مليار دج الى 3687.8 مليار دج، ومن الملاحظ أن هذه الفترة شهدت هيمنة إيرادات المحروقات2796.8 مليار دج بما يمثل 75.8% من إجمالي الإيرادات ومن الملاحظ أيضا تذبذب وتراجع مساهمة الإيرادات خارج المحروقات التي لا تتجاوز 23.9% من إجمالي الإيرادات العامة، فإيرادات المحروقات تشكل موردا أساسيا رئيسيا من إيرادات خزينة الدولة، بحيث تقديرات هذا المورد لا ترتكز على عوامل داخلية بل هي رهينة عوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار المحروقات التي لا تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية.

المطلب الثاني :إجراءات السياسة الضريبية للتنويع الاقتصادي في الجزائر

اتسمت السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2001-2018 بتطبيق عدة امتيازات وتخفيضات جبائية من خلال الإنفاق الجبائي هدفت لدعم الاستثمار وتحفيزه في القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات، وتشجيع القطاع الخاص وتفعيل دوره في عملية التنمية.

أولا: هيكل النظام الضريبي في الجزائر:

تبرز ملامح النظام الضريبي وأدواته في الجزائر من خلال المرسوم التنفيذي 95-54 المحدد لمهام وزير المالية كالتالي[1]:

-اتخاذ كافة التدابير المتعلقة بالوعاء التصفية، تحصيل ومنازع الضرائب، الرسوم الحقوق .

-اقتراح كيفية توزيع الحصيلة الضريبية بين الحكومة والجماعات الإقليمية ووضعها حيز التطبيق.

-اتخاذ أي تصرف يهدف الى إدراج تدابير ذات طابع ضريبي تحقق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية لبرنامج الحكومة.

-تنظيم تصرفات الادارة الضريبية بما يضمن حصول الدولة بصفة منتظمة ودائمة على موارد مالية.

-وضع قيد التنفيذ آليات الرقابة لمحاربة التهرب والغش الضريبي.

يقوم هيكل الضرائب العادية في الجزائر على مجموعة من الضرائب أبرزها:

1. الضرائب المباشرة: وتشمل ما يلي:

أ. الضريبة على الدخل الإجمالي[2]: تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة المحدد وفق أحكام الموارد من 85 الى 98 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

ب. الضريبة على أرباح الشركات[3] : تؤسس ضريبة على مجمل الأرباح والمداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين، تخضع للضريبة على أرباح الشركات كل الشركات مهما كان شكلها وغرضها باستثناء:

- شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، إلا اذا إختارت الخضوع لهذه الضريبة.
- الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بأسهم، باستثناء الشركات التي إختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات.
- هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع التنظيم الجاري بهما.

يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يأتي :19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع، 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية، الري، الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار، 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

ج. الرسم على النشاط المهني[1]: يستحق الرسم بصدد رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح المهنية أو لضريبة على أرباح الشركات غير أنه

[1] عبد المجيد قدي، السياسة الضريبية في الجزائر محاولة للتقييم، مشاركة في الملتقى الوطني الأول حول السياسة الاقتصادية، محاولة للتقييم، جامعة الجزائر 3، 13 ماي 2013، ص123.

[2] المادة1، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2018، ص10.

[3] المادة 135، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2018، ص32

تستثنى من مجال تطبيق الرسم، مداخيل الأشخاص الطبيعيين الناتجة عن استغلال الأشخاص المعنويين أو الشركات التي تخضع كذلك للرسم بموجب هذه المادة. ويقصد برقم الأعمال المبلغ الإيرادات على جميع عمليات البيع أو الخدمات أو غيرها التي تدخل في إطار النشاط المذكور أعلاه.

يحدد معدل على النشاط المهني : ب2% ويحفظ الى1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لأنشطة الانتاج، فيما يخص نشاطات البناء والأشغال العمومية والري، تحدد نسبة الرسم ب2%مع تخفيض بنسبة 25%.

د. الضريبة الجزافية الوحيدة : وهي عبارة عن ضريبة مباشرة، تفرض على تجار التجزئة (صغار المكلفين) الخاضعين سابقا للنظام الجزافي ، ويغذي جزء من هذه الضريبة الجماعات المحلية.

ح. رسم الطابع والرسم العقاري: هو الضريبة المفروضة على جميع الأوراق المخصصة للعقود المدنية والقضائية وللمحررات التي يمكن أن تقدم للقضاء كدليل، ولا وجود استثناءات أخرى باستثناء الاستثناءات التي ينص عليها القانون. أما الرسم العقاري فهو: الرسم على الملكيات المبنية والملكيات غير المبنية حسب قيمتها.

2. الضرائب غير المباشرة[2] : يتضمن قانون الضرائب غير المباشرة، مجموعة من الأحكام القانونية المتعلقة بالدخل المحصل لفائدة الدولة أو الجماعات المحلية المتضمن في المصطلح النوعي للضرائب غير المباشرة .

- تخضع الكحول والخمور والمشروبات الأخرى المشابهة لرسم المرور.
- يتم تحصيل هذه الرسوم لصالح ميزانية الدولة، تبعا للقواعد التي يحددها القانون.
- تخضع مصنوعات الفضة والذهب والبلاتين الى رسم نوعي وحيد يدعى رسم ضمان ويدفع لصالح ميزانية الدولة حسب القواعد التي يحددها قانون الضرائب غير المباشرة.

أ. الرسم على القيمة المضافة : تخضع للرسم على القيمة المضافة: عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات من غير تلك الخاضعة للرسوم الخاصة التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، ويتم انجازها في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية ويطبق هذا الرسم أيا كان:

- الوضع القانوني للأشخاص الذين يتدخلون في انجاز الأعمال الخاضعة الضريبة أو وضعيتهم إزاء جميع الضرائب.
- شكل أو طبيعة تدخل هؤلاء الأشخاص.
- عمليات الاستيراد .

يتم حسابها باعتماد معدلين 19 %المعدل العادي و9% المعدل المخفف.

[1] المادة 217، من قانون الضرائب والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية2018، ص55.

[2] المادة 1، قانون الضرائب غير المباشرة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، ص7.

ثانيا: إجراءات السياسة الضريبية المدعمة للقطاعات الإنتاجية والاستثمار في الجزائر

يمكن اعتبار السياسة الجبائية التوسعية والتي يعتمد على تخفيض الضرائب، إحدى أهم أدوات سياسة الإنعاش الاقتصادي ففي حالة التضخم والانكماش والركود، حيث تقل القدرة الشرائية والاستهلاك وتتكدس المنتجات، تقوم الحكومة بزيادة القدرة الشرائية لدى الأفراد من ذوي الدخول المتدنية، من خلال تخفيض معدل الضريبة على الدخل في أجزائها الأولى، ورفع مقدار الإعفاء الضريبي وزيادة الإعفاءات العائلية، كذلك تخفيض معدلات الضرائب غير المباشرة لاسيما المتعلقة بالحاجيات الأساسية للمواطنين كالخبز والحليب. وتخفيض العبئ الضريبي على الشركات المنتجة، مما يشجع الاستثمار الخاص[1]. ومن بين الاجراءات التي قامت بها الجزائر لتحفيز القطاعات الاقتصادية مايلي:

1. قطاع الفلاحة : بغية تحفيز الاستثمار وزيادة انتاجية هذا القطاع تم منحه الإعفاءات الضريبية التالية:

أ. الضريبة على الدخل الإجمالي: يخص الإعفاء من الضريبة من الدخل الإجمالي ما يلي[2]:

– الايرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور.

– المداخيل المحققة في النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.

– الإعفاء الكلي لمدة 10 سنوات اعتبارا من تاريخ بداية انشاط، فيما يخص الايرادات الناجمة عن أنشطة فلاحية وتربية الحيوانات الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا وفي المناطق الجبلية.

ب. الضريبة على أرباح الشركات: يخص الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ما يلي[3]:

– صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية والتأمين المحققة مع شركائها فقط.

– التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء كذلك الاتحادات المستفيدة من اعتماد تسلمه الهيئة المؤهلة التابعة لوزارة الفلاحة والمسيرة طبقا للأحكام القانونية أو التنظيمية التي تحكمها باستثناء العمليات المحققة مع غير الشركاء.

– الشركات التعاونية لإنتاج تحويل حفظ وبيع المنتوجات الفلاحية، واتحاداتها المعتمدة مع الشروط المذكورة في الفقرة السابقة والمسيرة طبقا لأحكام القانونية أو التنظيمية التي تسيرها مع استثناء بعض العمليات.

– المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.

ج. الضريبة على القيمة المضافة: يخص الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة ما يلي[4]:

–الحاصدات الدراسة المصنوعة في الجزائر.

---

[1] بومدين بكريتي، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2014 دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة دكتوراه فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد– تلمسان، 2017–2018، ص 176.

[2] المادة 36، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018، ص15.

[3] المادة 138، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018، ص33.

[4] زواق الحواس، فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، 2016، ص307.

– الإعفاء والى غاية 31 ديسمبر 2018 مبالغ الإيجارات المسددة في إطار عقود القرض الإيجاري المتعلقة ب:–المعدات الفلاحية المنتجة في الجزائر.

– المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر، الضرورية لإنجاز غرف التبريد وصوامع الحبوب المخصصة للمحافظة على المنتوجات الفلاحية.

– المعدات المنتجة في الجزائر الضرورية للسقي وتوفير مياه المستعملة بصورة حصرية في الفلاحة.

– التجهيزات المنتجة في الجزائر المستعملة في انجاز الملبنات الصغيرة والموجهة لتحويل الحليب الطازج.

– المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر الضرورية لزراعة الزيتون وانتاج وتخزين زيت الزيتون.

– المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر الضرورية لتجديد أدوات الإنتاج والاستثمار في الصناعة التحويلية يتم حصر المعدات والتجهيزات المعنية بهذا الإعفاء بموجب قرار وزاري مشترك بين كل من وزراء المالية، الفلاحة، والصناعة، وفي حالة التحويل الواضح للامتيازات الضريبة الممنوحة للفلاحين من أجل استغلال نشاطاتهم في المجالات غير التي منحو من أجلها الامتياز، يترتب على ذلك فقدانهم الحق في الامتياز، يطالبون بدفع رسوم مع تطبيق زيادة بنسبة 100.%

2. قطاع السياحة: يمكن توضيح الحوافز الضريبية الممنوحة لقطاع السياحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–6): الحوافز الضريبية الممنوحة لقطاع السياحة في الجزائر.

الضريبة	الإعفاءات الممنوحة
الضريبة عل أرباح الشركات	إعفاء لمدة 10سنوات المؤسسات السياحية من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب، باستثناء وكالات السياحة والأسفار وشركات الاقتصاد المختلط الناشطة في القطاع السياحي. –إعفاء لمدة 03سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط لوكالات السياحة والأسفار والمؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة. –الخضوع لمعدل 19% بدلا من 25% دون أن يشمل ذلك وكالات السياحة والأسفار، قيل أن يتم إخضاع مؤسسات هذا القطاع للمعد 23%بدلا من 26% بداية 2015.
الضريبة على القمة المضافة	تطبق المعدل المخفف على القيمة المضافة بصفة مؤقته والى غاية 31 ديسمبر 2019 على الخدمات الأنشطة السياحية الفندقية والإطعام المصنف وتأجير السيارات النقل السياحي.
الضريبة على النشاط المهني	–إعفاء المبالغ المحققة بالعملة الصعبة من النشاطات السياحية والفندقية والحموية والإطعام المصنف من هذه الضريبة.

	-بخصوص حقوق التسجيل: إعفاء عقود تأسيس المؤسسات الناشطة في هذا القطاع وعقود رفع رأس مالها حقوق التسجيل. -لقد أقر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 إمكانية القيام باستثمارات الشركات ذات الصلة بالسياحة والفنادق المصنفة في إطار احكام مرسوم رقم 01-03 المؤرخ في 20أوت 2000 بصيغتها المعدلة والمكملة بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 أوت 2006 والمتعلق بتطوير الاستثمار إضافة الى المزايا السابقة يمكن الاستفادة من المعدل المخفض للرسوم الجمركية لفتره مؤقته ثابته حتى 3 ديسمبر 2014 عند جمركة الأثاث والمعدات غير المصنعة محليا التي تدخل في نطاق عمليات تحديث وترقية المرافق الفندقية وقد مدد أجل الاستفادة الى31-12-2019.

المصدر: تم اعداده بناءا على المادة 138، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018، ص35، زواق الحواس، فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، 2016، ص308.

3. قطاع التجارة : حظي القطاع بعدة إعفاءات وتخفيضات جبائية يمكن إيجازها في ما يلي:

أ. الضريبة على الدخل الإجمالي[1]:تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي :

- الإيرادات المحققة من طرف الفرق المسرحية.

- المؤسسات المعتمدة التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذلك الهياكل التابعة لها.

- التخفيضات[2]: تخفيض بنسبة 35%من الربح الناتج عن نشاط المخابز يطبق على الربح المحقق خلال السنتين الأوليتين من النشاط من طرف الأشخاص الذين لهم صفة عضو سابق في جيش التحرير الوطني أو المنظمة الوطنية لجبهة التحرير الوطني وأرامل الشهداء.

- تخفيض ب 25% يطبق على الأرباح المعاد استثمارها.

- تخفيض بنسبة 30%فيما يخص تحديد الدخل الواجب إدراجه في الأسس الضريبية على الدخل الإجمالي وفق شروط.

ب. الضريبة على أرباح الشركات: تعفى من الضريبة على أرباح الشركات[3] :

- التعاونيات الاستهلاكية التابعة للمؤسسات والهيئات العمومية.

- الإيرادات المحققة من طرف الفرق المسرحية.

[1] المادة 36، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018، ص15.

[2] المادة 21، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018، ص13.

[3] المادة138، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018، ص35.

– المؤسسات المعتمدة التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذلك الهياكل التابعة لها.

– عمليات تصدير السلع وتلك التي تتضمن الخدمات المدرة للعملة الصعبة.

ج. الضريبة على النشاط المهني : تخفيض ب 30% تستفيد منه[1]:

– مبلغ عمليات البع بالجملة، ومبلغ عمليات البيع بالتجزئة والمتعلقة بمواد يشتمل سعر بيعها بالتجزئة على ما يزيد عن 50% من الحقوق المباشرة وتخفيض بنسبة 50% تستفيد من :

– مبلغ عمليات البيع بالجملة الخاصة بمواد يشتمل سعرها بالتجزئة على أكثر من 50 % من الحقوق غير المسجلة.

– مبلغ عمليات البيع بالتجزئة الخاص بالأدوية بشرط أن تكون مصنفة ضمن المواد الإستراتجية كما ينص عليها المرسوم التنفيذي 90-31 المؤرخ في 15 يناير 1996 أو يكون معدل الربح للبيع بالتجزئة يتراوح بين 10 و 3% .

3. قطاع الحرف التقليدية: تمثلت الحوافز بخصوص هذه الضرائب في[2]:

أ. الضريبة على القيمة المضافة: تجلت حوافز القطاع بخصوص هذه الضريبة في الآتي :

– تطبيق الضريبة على القيمة المضاف على أساس المعدل المخفض بنسبة لمنتجات الحرف التقليدية.

– اعفاء التجهيزات والخدمات الداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمارات المخصصة للأنشطة الخاضعة لهذه الضريبة.

ب. الضرائب الأخرى: تمثلت الحوافز بخصوص هذه الضرائب:

– الإعفاء لمدة عشر سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للحرفيين التقليديين الممارسين للنشاط حرفي فني

– إعفاء الكلي والدائم للإيرادات المحققة من طرف الحرفيين التقليديين من الضريبة الجزافية الوحيدة .

4. قطاع البناء والأنشطة العقارية: يستفيد هذا القطاع من الحوافز الضريبية التالية[3]:

أ. الضريبة على الدخل الإجمالي : تستفيد مؤسسات القطاع في إطار هذه الضريبة من الحوافز التالية:

– إعفاء دائم للأرباح الناتجة عن الأنشطة الخاصة بإنجاز السكنات الاجتماعية والترقوية بصيغتها المختلفة .

– إعفاء المداخيل الناتجة عن عمليات الإيجار السكنات الجماعية التي لا تتجاوز سعتها 80م^2 ،والإيجار المدني للأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني لصالح الطلبة.

ب. الضريبة على أرباح الشركات: تستفيد المؤسسات الخاضعة لها من الحوافز التالية:

– إعفاء الأرباح المحققة من أنشطة إنجاز السكن الاجتماعي والترقوي عند الالتزام بشروط دفتر الأعباء.

– التخفيض في معدلات الضريبة على الشركات لعديد المرات .

[1] المادة 219، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018، ص56.

[2] زواق الحواس، مرجع سابق، ص310.

ج. الضريبة على النشاط المهني: تمثلت الحوافز في تعويض القبض بالتسليم القانوني والمادي للممتلك كحدث منشئ للضريبة على النشاط المهني لأشغال البناء التي ينجزها المقاولون العقاريون لتلبية احتياجات أنشطة البناء العقارية.

د- الضريبة على القيمة المضافة: شملت الحوافز ما يلي:

- إعفاء العمليات المرتبطة بالقروض البنكية الممنوحة للعائلات بهدف بناء أو شراء سكنات فردية.
- تطبيق المعدل المخفف 7% على عمليات البناء وإعادة التهيئة للبناءات ذات الطابع السكني.

المطلب الثالث: مساهمة السياسة الضريبة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

يعد استعراض التدابير الضريبية التي تم إتخاذها لترقية مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج مجال المحروقات في مكونات الاقتصاد الجزائري، لابد الوقوف على التطورات التي عرفتها هذه المساهمة من خلال بنية هذه المكونات

أولا: بنية الناتج المحلي الخام :

مع التطور الذي عرفه الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات يبقى قطاع المحروقات في الجزائر يساهم بنسبة معتبرة في القيمة الإجمالية لهذا الناتج الخام كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (3-7): تطور بنية الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2001-2018.(الوحدة%)

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات وتجارة	حقوق ورسوم	المجموع	مجموع خارج المحروقات
2001	35.7	9.17	7.41	9.21	34.56	8.74	100.0	68.45
2002	32.55	9.19	7.18	9.03	33.72	8.32	100.0	67.45
2003	35.58	9.19	6.55	8.48	32.04	7.66	100.0	64.42
2004	37.94	9.18	6.05	8.29	31.36	7.19	100.0	62.06
2005	44.30	7.70	5.60	7.50	28.50	6.53	100.0	55.63
2006	45.60	7.50	5.20	7.90	27.90	5.77	100.0	54.37
2007	43.50	7.50	5.10	8.80	29.60	5.65	100.0	56.55
2008	45.30	6.40	4.70	8.70	29.50	5.46	100.0	54.66

68.49	100.0	6.09	36.40	11.10	5.30	9.30	31.50	2009
65.33	100.0	6.13	35.40	10.49	5.00	8.40	34.70	2010
65.33	100.0	6.23	36.10	9.18	4.57	8.14	36.10	2011
67.10	100.0	7.14	37.07	9.33	4.59	8.97	32.87	2012
68.07	100.0	7.53	37.09	9.55	4.62	9.28	31.90	2013
72.20	100.0	7.7	39.6	10.30	4.7	9.8	27.8	2014
80.62	100.0	8.26	45.09	11.28	4.92	11.06	19.37	2015
81.58	100.0	8.33	43.25	10.53	4.66	12.21	17.24	2016
83.55	100.0	7.57	40.75	9.64	4.32	12.27	19.68	2017
85.42	100.0	8.12	41.45	11.85	4.17	12.33	21.53	2018

المصدر : تم إعداد الجدول بناءا على – نشرية الديوان الوطني للإحصاء رقم 2014/640. الخاصة بالحسابات الاقتصادية بالفترة: 2001-2018، ص22.

تبرز معطيات الجدول استمرار إستحواذ قطاعات المحروقات والتجارة والخدمات على بنية الناتج الوطني المحلي الخام طيلة الفترة 2002-2015.

ثانيا: بنية القيمة المضافة: على الرغم من التطور المسجل في مساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين القيمة المضافة، تبقى حصة قطاع المحروقات تشكل نسبة كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى مجتمعة في القيمة المضافة داخل المحروقات كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8): تركيبة القيمة المضافة في الجزائر حسب القطاعات للفترة 2001-2018 (الوحدة%).

السنوات	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات وتجارة	الخدمات غ سوقية	المجموع

100	12.0	23.5	9.1	8.0	36.7	10.5	2001
100	12.0	24.2	9.9	8.1	35.7	10.1	2002
100	10.6	22.9	9.2	7.3	38.6	10.6	2003
100	10.6	22.9	8.9	6.8	40.7	10.2	2004
100	8.9	21.5	8.0	5.9	47.4	8.2	2005
100	8.5	21.0	8.4	5.6	48.5	8.0	2006
100	9.1	21.8	9.8	5.4	46.4	8.0	2007
100	10.3	20.3	9.2	5.0	48.7	7.0	2008
100	12.9	25.4	11.8	6.2	33.6	10.01	2009
100	14.1	23.0	11.2	5.5	37.2	9.0	2010
100	17.5	20.9	9.8	4.9	38.3	8.7	2011
100	17.7	21.3	9.9	4.8	36.8	9.5	2012
100	16.5	25.0	10.6	5.0	23.4	10.6	2.13
100	16.9	26.3	11.2	5.2	29.2	11.1	2014
100	15.5	26.5	9.58	4.9	27.54	10.3	2015
100	16.8	24.01	10.58	5.45	26.45	9.7	2016
100	14.5	22.52	9.25	6.85	27.58	10.5	2017
100	17.5	23.58	9.87	5.4	30.25	11.2	2018

المصدر: تم اعداد الجدول بناءا على نشرية الديوان الوطني للإحصاء رقم 2015/709 الخاصة بحسابات الاقتصادية للفترة 2001-2018.

تبرز معطيات الجدول بأن بنية القيمة المضافة لم تعرف تغيرات مهمة في الأهمية النسبية للقطاعات المساهمة في تكوينها، حيث تكاد تكون ثابته طيلة الفترة 2000-2014، ويبقى قطاع المحروقات المساهم الأكبر في تكوينها، ما يعني قصور السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار نحو قطاع خارج المحروقات .

ثالثا: بنية الصادرات: بعد كل التدبير الضريبية التي تم إقرارها لصالح تنمية الاستثمار بشكل الذي يمكن النهوض بقطاع الصادرات خارج المحروقات تبقى الصادرات الجزائرية تعرف البنية التالية:

الجدول رقم (3-9): تطور بنية الصادرات في الجزائر حسب مجموعات السلع لفتره 2001-2018

	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات						المجموع
		م.غذائية	م.أولية	م.ن.مصنعة	ت.فلاحية	ت.صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2001	96.61	0.15	0.19	2.63	0.11	0.23	0.06	3.39	100.0
2002	96.10	0.19	0.27	2.93	0.11	0.27	0.14	3.9	100.0
2003	97.27	0.20	0.20	2.06	0.00	0.12	0.14	2.73	100.0
2004	97.56	0.18	0.28	1.87	0.00	0.15	0.04	2.44	100.0
2005	98.04	0.14	0.29	1.41	0.00	0.08	0.04	1.96	100.0
2006	97.84	0.13	0.36	1.15	0.00	0.08	0.08	2.16	100.0
2007	97.80	0.14	0.28	1.64	0.00	0.08	0.06	2.2	100.0
2008	97.55	0.15	0.42	1.75	0.00	0.08	0.04	2.45	100.0
2009	97.65	0.25	0.37	1.52	0.00	0.09	0.11	2.35	100.0
2010	97.35	0.56	0.16	1.83	0.00	0.05	0.05	2.65	100.0
2011	97.08	0.48	0.22	2.15	0.00	0.04	0.02	2.92	100.0
2012	97.13	0.48	0.22	2.15	0.00	0.04	0.02	2.66	100.0

2013	96.71	0.60	0.16	2.44	0.00	0.04	0.02	3.29	100.0
2014	95.54	0.51	0.18	3.73	0.00	0.02	0.02	4.46	100.0
2015	94.56	0.66	0.26	4.42	0.00	0.04	0.02	5.44	100.0
2016	97.54	0.57	0.17	3.25	0.00	0.03	0.03	4.59	100.0
2017	96.58	0.51	0.27	3.01	0.00	0.04	0.02	5.11	100.0
2018	97.25	0.61	0.21	4.22	0.00	0.02	0.03	4.87	100.0

المصدر : تم إعداد الجدول بناءا على معطيات : وزارة المالية، الديرية العامة للتقدير السياسية، للفتره 2000-2018:في www.dgpp.gov.dw وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، في www.douane.gov.dz

بحسب معطيات الجدول فإن حصة الصادرات خارج مجال المحروقات هي في المتوسط في حدود 2% الى 3 % من الصادرات الإجمالية، وهو ما يكشف المساهمة الضعيفة للقطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في هذا المجال .

بنية الحصيلة الضريبة: إن ارتباط الحصيلة الضريبية بمستوى التطور الاقتصادي يجعل من تطورات الحصيلة الضريبية وبنيتها من المؤشرات الهامة على مدى التطور والتنوع الذي يعرفه الاقتصاد الوطني، وقد عرف تطور بنية الايرادات الضريبة في الجزائر الوضعية التالية:

الجدول رقم (3-10): تطور بنية الايرادات الضريبية في الجزائر للفترة 2001-2018

السنوات	جباية بترولية	ضرائب مباشرة	التسجيل والطابع	الضرائب على المعاملات	مساهمات غير مبررة	ايرادات جمركية	إجمالي الايرادات
2001	70.42	7.24	1.24	13.46	0.029	7.61	100.0
2002	66.22	7.98	1.33	15.39	0.049	9.02	100.0
2003	71.01	6.94	1.07	13.02	0.038	7.92	100.0
2004	72.11	7.05	0.95	13.21	0.033	6.65	100.0
2005	77.87	5.78	0.67	10.73	0.027	4.92	100.0

2006	79.92	7.01	0.68	9.76	0.029	3.31	100.0
2007	77.90	7.45	0.80	9.98	0.025	3.81	100.0
2008	80.65	6.68	0.68	8.66	0.024	3.30	100.0
2009	67.01	13.32	1.04	13.62	0.031	4.48	100.0
2010	68.81	13.65	0.97	12.05	0.031	4.48	100.0
2011	71.64	12.84	0.90	10.43	0.028	4.16	100.0
2012	68.32	14.60	0.94	10.57	0.031	5.68	100.0
2013	65.32	14.61	1.11	11.76	0.059	7.14	100.0
2014	62.00	16.02	1.27	13.91	0.003	6.75	100.0
2015	44.34	24.77	1.94	19.29	0.003	9.57	100.0
2016	34.85	22.55	1.25	14.52	0.012	8.25	100.0
2017	35.99	17.52	1.17	12.10	0.014	7.14	100.0
2018	42.76	15.58	1.25	14.25	0.045	9.58	100.0

المصدر: تم اعداده بناءا على :-معطيات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، للفترة2001-2018 في :www.dgpp.gov.dw

على الرغم من التراجع المسجل في مساهمة الجباية البترولية في الحصيلة الضريبية الإجمالية في الفترة 2001-2018 لصالح الجباية العادية ،لكن مع ذلك تستمر هيمنتها على بنية هذه الحصيلة بالمقارنة بالقطاعات الأخرى حتى في فترات انهيار أسعار النفط ، ما يؤشر لقصور السياسة الضريبية والسياسات الاقتصادية الأخرى في إرساء اقتصاد وطني متنوع.

المبحث الثالث : آليات تفعيل السياسة المالية لاستهداف التنويع الاقتصادي في الجزائر

نعتقد أنه لابد من إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ليس بضغط الإنفاق العام أو زيادة الضرائب (أسعارها، أواعها)، وإنما عن طريق ترشيد الانفاق العام، وهذا مايعني زيادة درجة الانتاجية لكل مورد عام ينفق على

مختلف الأغراض، أو دعم الطاقة الضريبية وذلك بتوصيل الضريبة الى شتى أنواع الدخول والمجالات والمواقع الممكنة، مع عدم الاضرار بحوافز الاستثمار، وكذا مكافحة الفساد الجبائي

المطلب الأول: الإصلاح الضريبي

ينبغي على السلطات المالية القيام بإصلاحات ضريبية جديده من أجل تقريب الطاقة الضريبية الفعلية من الممكنة من خلال[1]:

أولا: دعم الطاقة الضريبية للدولة: ويتمثل ذلك من خلال:

أ. محاربة التهرب الجبائي: يعتبر التهرب الجبائي أحد المشاكل الهامة التي يواجهها النظام الجبائي، حيث يؤدي الى إضعاف مردود ذلك النظام ونقص الحصيلة الضريبية، وحسب إحصاءات رسمية يقدر حجم التهرب الضريبي في الجزائر بحوالي 200 مليار دج سنويا .

ب. عقلنة الامتيازات الجبائية: وذلك من خلال :

- اقتصار الإعفاءات على الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية وتحقق زيادة في القيمة المضافة.
- منح الإعفاءات للمؤسسات المستقرة التي ستشكل مطارح ضريبية مستقبلية.
- استخدام معياري الكفاءة والفعالية في تقييم فعالية سياسة الحوافز الضريبية.

ت. إدارة جبائية فعالة: وذلك من خلال:

- تبسيط الإجراءات في علاقة المكلف بالإدارة الضريبية .
- إحداث محاكم الداخل وضمن النظام القضائي مختصة بالقضايا الضريبية لحل المنازعات الضريبية بين المواطن والدولة.
- الانتقال من النظام الضريبي الحالي الذي يتميز بنوع من التعقيد الى نظام ضريبي عصري وحديث يتسم بالفعالية والعدالة.

ثانيا: مكافحة الفساط الجبائي :

إن مكافحة النظام الجبائي على مستوى الادارة الجبائية هي أولوية لخلق شرعية للنظام الجبائي، وذلك من خلال:

أ. عقلنة تصميم القوانين الجبائية: من المميزات السياسية الأكثر أهمية لكبح الفساد إنشاء نظام ضريبي عقلاني مع تبسيط قوانين الضرائب، ويجب أن يكون عدد المعدلات الضريبية منخفض قدر الامكان وعدد الاعفاءات الضريبية صغير قدر الامكان، ويجب أن يكون النظام الضريبي متكامل مع مختلف الضرائب المفروضة في مختلف مستويات الحكومة.

[1] مليكاوي ميلود، متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 5، العدد 7، جامعة يحيى فارس، المدية، جانفي 2017، ص30.

ب. اعتبار الفساد جريمة وطنية: يجب على القادة السياسيين الوطنيين الإلتزام بالقظاء على الفساد من خلال اعتماد منهج شامل يتضمن الوقاية من الفساد.

ت. تقليل احتكار السلطة: ‘ن منح سلطات احتكارية لمسؤولي الضرائب يشجع على الانخراط في المخالفات، فالخطوة الأولى في مكافحة الفساد الجبائي يجب أن تعمل نحو الاتجاه للحد من السلطة الاحتكارية لهؤلاء المسؤولين.

ث. اعادة هيكلة الادارات الضريبية :يمكن اعادة هيكلة الادارات الضريبية وظيفيا مع التركيز على تقليل التفاعلات الشخصية مع دافعي الضرائب، ولا بد أيض من تعزيز التدقيق الداخلي ومن المهم أيضا اختيار المراجعين الجبائيين الذين يتمتعون بتدريب خاص لفحص حسابات البائعين، مع العمل على سن إجراءات عقابية مشددة اتجاه المسؤولين الفاسدين وفرض عقوبات مالية على السلوك الفاسد وأن تكون قاسية بما فيه الكفاية لثني المسؤولين على إرتكاب الأخطاء.

ج. اعتماد تكنلوجيا المعلومات للحد من الفساد: تحاول العديد من البلدان في جميع بلدان العالم وفي جميع مستويات الدخل استخدام التكنلوجيا لمكافحة الفساد الاداري، فاستخدام هذه التكنلوجيا يقلل من السلطة التقديرية للمسؤولين المحليين وتخفض تكاليف المعاملات وتزيد من الشفافية.

ح. إنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد الجبائي: لقد وضعت العديد من الدول هيئات لمكافحة الفساد الجبائي بعضها مستقلة دستوريا على السلطة التنفيذية تقترح مناهج مختلفة لمكافحة الفساد

المطلب الثاني : اصلاح سياسة الإنفاق العام

إن توجيه السياسة الانفاقية لتحقيق التنويع الاقتصادي خاصة في ضل ارتباط الايرادات العامة بالإيرادات النفطية، يتطلب العديد من الآليات والاصلاحات في سياسية الانفاق العام لتعزيز دورها في استهداف التنويع الاقتصادي.

أولا: ترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءة ادارته:

يجب أن يخص الترشيد كل من النفقات الجارية (نفقات المستخدمين والتحويلات الجارية) والنفقات التجهيزية:

1. فيما يخص النفقات الجارية: فإن ترشيد الدعومات من خلال استهداف الطبقات الضعيفة من السكان، أصبح ضرورة ملحة بالنظر الى العدالة وبالنظر الى ضرورة الترشيد الاقتصادي تهدف الجهود المبذولة لزيادة كفاءة منظومة الدعم، فعلى الرغم من اتساع نطاق السلع والخدمات التي يشملها الدعم الحكومي خلال العقد الأخير وتزايد حجمه ، على خلفية ارتفاع السلع الأساسية، وانخفاض الدخول الحقيقة، الا أن هذا الارتفاع المظطرد في الدعم الذي تقدمه الحكومات ضاعف من التحديات التي تواجه السياسات المالية وأبرز أهمية إصلاح منظومة الدعم والتطوير شبكات الضمان والحماية

الاجتماعية ورفع كفاءة الخدمات الاجتماعية وتحديدا التعليم والصحة ونظم المعاشات، وهو ما سيؤدي بدوره الى تخفيف العبء على الموازنات العامة للدولة.[1]

2. فيما يخص نفقات التجهيز: لابد من تعزيز مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في رفع مساهمي القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي، وتوفير فرص إضافية لتمويل مشروعات البنية التحتية، ورفع كفائة الانفاق العام في ادارة المشروعات الاستثمارية الى جانب خلق المزيد من الفرص الاستثمارية.[2]

ثانيا : الرقابة على الانفاق العام واستخدام التقنيات الحديثة:

كما يتطلب ترشيد النفقات العامة وضع نظام رقابة مناسب، للتأكد من صرفها في الأوجه المخصصة لها دون التلاعب أو الاسراف أو التبذير، من خلال احكام الرقابة على كل المؤسسات العامة، وهذا الأسلوب يحد من الاختلاس وتبديد الأموال، وهو ما يجعلنا ننتبه الى الدور الفعال الذي تلعبه التقنيات الحديثة في توفير المعلومات التفصيلية وبشكل آني مما يزيد من كفاءة رسم السياسات المالية واعادة هيكلتها.

مما تقدم يتبين أن الانفاق المتزايد يتطلب ضرورة الأخذ بمبدئ ترشيد النفقات العامة وعقلنتها في ضوء الأولويات الوطنية القومية، والحاجات الأساسية للشعب، وما يتطلبه ذلك من وجود الادارة العامة ذات الكفائة البشرية العامة واختيار الأولويات في الخدمات وسياسة الانفاق، ووضع السياسات والبرامج المناسبة لاستغلال جميع الموارد الطبيعية المتاحة على الأوجه الأمثل، وتحويلها الى طاقات انتاجية من أجل دفع عملية التطور والنمو في البلاد التي تسير في طريق التنمية الاقتصادية[3].

[1] اصلاحات المالية العامة، الآفاق والتحديات في الدول العربية، المنتدى الثالث للمالية العامة في الدول العربية،: الآفاق والتحديات في الدول العربية، صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، دولة الامارات العاربية المتحدة، فبراير 2018، ص9

[2] أحمد درويش واخرون، المملكة العربية السعودية، معالجات التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، 2015، ص33.

[3] اصلاحات المالية العامة، الآفاق والتحديات في الدول العربية، مرجع سابق، ص8.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تحليل انعكاسات السياسة المالية على التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال الإجراءات التي اتبعتها الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية والمتمثلة في الإنفاق العام والسياسة الضريبية لتحقيق التنويع الاقتصادي.

وجدنا أن عملية التنويع الاقتصادي تتطلب تحولا هيكليا تنخفض فيه مساهمة قطاع النفط ومقابل ذلك ترتفع فيه مساهمة القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة التحليلية: مما ينعكس على هيكل الصادرات العامة والإيرادات العامة بحيث تنخفض مساهمة القطاع النفطي فيها.

بناءا على تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر تبين انخفاض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2012 إلى 2018، وانخفاض مساهمته في الإيرادات العامة ولكن هذا الانخفاض لم ينعكس على مستوى الصادرات خارج المحروقات، وبالتالي يمكن القول أن عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر ضعيفة جدا خاصة في ضل ارتباط الإنفاق العام بالمحروقات الأمر الذي انعكس سلبا على استمرار الجزائر في برامجها التنموية وعطل عملية التنمية .

خاتمة

خاتمة

لموضوع التنويع الاقتصادي مكانة هامة في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على منتج واحد كمورد أساسي لتمويل الميزانية وفي عملية التصدير مما يمكن من عرقلة التنمية أو يوقفها لذلك وجب العمل على تنويع اقتصاديات هذه الدول حتى لا يبقى اقتصادها رهينة لتقلبات أسعار المنتجات الريعية في الأسواق العالمية.

وعليه فإن التنويع الاقتصادي وجود استراتيجية حكومية تفعل فيها مختلف مؤسسات الدولة ومختلف السياسات الاقتصادية خاصة السياسة المالية يتطلب ، عن طريق توجيه أدواتها لتحسين بيئة عمل وخلق منظومة حوافز مع تقليل القيود على قطاعات ذات القيمة المضافة في الجزائر- حتى تستطيع التأثير في قرارات المستثمرين وتوجيهها للقطاعات المستهدفة .

وفي هذا الأثر تعرضنا لأثر السياسة المالية في تحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات منطلقين من إشكالية : ما مدى مساهمة السياسة المالية في التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر في الفترة 2001-2018 ؟

أولا .اختبار الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة يمكن أن نلخص أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

الفرضية الأولى:

تسببت الوفرة المالية النفطية في ارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات المحروقات مما أدى الى إخفاق الجزائر في خلق اقتصاد متنوع

أظهرت مختلف الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري هيمنة قطاع المحروقات اذ يشكل حجر الأساس والعمود الفقري للاقتصاد الوطني وذلك من خلال مساهمته الكبيرة في الناتج الوطني المحلي الإجمالي وفي ايرادات الميزانية العامة والصادرات، ومن هنا نثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية:

ساهمت البرامج التنموية في الجزائر في الفترة 2001-2018 بشكل ضعيف في دعم التنويع الاقتصادي.

غياب استراتيجية تنموية واضحة وملائمة نجم عنها سوء استغلال الثروة النفطية ونتشار الفساد والتركيز على الانفاق الاجتماعي بدل الانفاق الاستثماري المنتج الذي يدعم القطاعات الاقتصادية ويخدم التنويع الاقتصادي وهو ما يُثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: السياسة المالية في الجزائر رهينة التغيرات في أسعار النفط وتقلباته التي تنعكس بالإيجاب أو السلب على مختلف القطاعات الاقتصادية.

ارتباط ايرادات الجزائر بالإيرادات النفطية جعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط مما أثر سلبا على استراتيجيتها التنموية وعلى دعمها للقطاعات الاقتصادية وعطل العديد من المشاريع نتيجة اتباع سياسة إنفاقيه توسعية في حالة ارتفاع الأسعار وانكماشية في حالة انخفاض الأسعار، مما انعكس سلبا على القطاعات الاقتصادية الأخرى وجعلها هي أيضا تتأثر بأسعار النفط مما يبين صحة الفرضية

ثانيًا .نتائج الدراسة:

✓ رغم ضخامة برامج الانفاق الحكومي التي أقرتها السلطات العمومية خلال السنوات الماضية، الا أن عجز الجهاز الانتاجي المحلي على استيعاب الطلب الناجم عنها أدى الى تضاعف قيمة الواردات دون خلق قيمة مضافة خارج قطاع المحروقات.

✓ إن ضخامة برامج الانفاق الحكومي، أدت إلى ضعف التحكم والرقابة على انفاقها، ليرتفع بذلك حجم الاسراف والفساد المرتبط بهذه البرامج، حيث احتلت الجزائر مراتب متأخرة على الصعيد العالمي حسب مؤشر الإهدار في الانفاق الحكومي الذي تصدره مؤسسة التنافسية العالمية.

✓ التنويع الاقتصادي يكون اما بخلق واستحداث قطاعات وأنشطة اقتصادية جديدة أو بزيادة وتطوير قطاعات موجودة، ولصياغة سياسة مالية موجهة للتنويع الاقتصادي يتطلب ذلك أولا فهم آليات عملية التنويع الاقتصادي وأهم محدداته وذلك لربط عملية التنويع الاقتصادي بالسياسة المالية.

✓ التنويع الاقتصادي عملية متعددة الأبعاد، يعتبر توسيع قاعدة الانتاجية هو أساسها لأنه يؤدي الى تنويع الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتنويع الايرادات العامة عن طريق المساهمة في توسيع المكونات العامة للوعاء الضريبي، ولا يمكن القول أن هناك تنويع اقتصادي إذا تم رفع مساهمة القطاعات الانتاجية دون أن يرافقة تنويع في المتغيرات الأخرى خاصة الصادرات.

✓ رغم توسع السلطات العمومية في منح الاعفاءات والتخفيضات المؤقتة، الا أن مؤشر إجمالي الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية يشير الى ارتفاع العبء الضريبي الذي يقع على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، حيث قدر سنة 2016 على سبيل المثال ب 65.5 بالمئة، في حين يقدر المعدل العالمي ي 40.6 بالمئة.

✓ إن ثقل العبء الضريبي لا يعتبر المعوق الوحيد الذي يحول دون فعالية السياسة الضريبية في تطوير قطاع الاستثمار في الجزائر فكثرة الإقرارات الضريبية والأقساط والاشتراكات بما فيها تلك التي تخص الضرائب على العمال والرسم على القيمة

المضافة والتي بلغ عددها 27 سنة 2016 تعتبر أحد المعوقات، إضافة الى الوقت التي تستغرقه المؤسسات في التعامل مع السلطات الضريبية والذي وصل الى 265 ساعة خلال نفس السنة، في حين بلغ معدل العالمي 251 ساعة، وهذا يعبر بوضوح على مدى ثقل الإجراءات الإدارية التي تضطر المؤسسات الاقتصادية للتعامل معها

✓ رغمٌ إقرار العديد من الحوافز الجبائية لدفع بعض القطاعات الاقتصادية البالغة الأهمية والتي من شأنها تطوير وتنويع مصادر الدخل في الجزائر، مثل قطاعي الفلاحة والسياحة، الا أن هذه الأخيرة لا ستاهم بشكل فعال في تحقيق الإيرادات خارج قطاع المحروقات ، فمساهمة قطاع الفلاحة في تكوين الناتج المحلي الخام لم يتجاوز معدل 09.53 خلال فتره بين 2010 -2014، أما مداخيل السياحة فقد وصل متوسطها بين 2010 و2014 الى 318.4 مليون دولار، وهو ما يمثل 0.46 فقط من إجمالي الصادرات.

✓ سعت الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص وتخفيض دور الدولة في الاقتصاد والانفتاح على الاقتصادي العالمي، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه للقطاعات الاقتصادية الانتاجية القادرة على إحداث التنويع الاقتصادي المطلوب، لكنها لم تنجح في ذلك لقصور السياسة المالية المتبعة بحيث كانت غير قادرة على التأثير على قرارات المستثمرين .

ثالثا .التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل اليها نقدم بعض التوصيات والاقتراحات التي يمكنها تعزيز دور السياسة المالية في التنويع الاقتصادي في الجزائر:

✓ لا بمكن تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي دون الرفع من معدلات الاستثمار ومنه لابد من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العملية الانتاجية من خلال تحسين بيئة الأعمال وصياغة قوانين تسمح بتوجيهه للقطاعات المستهدفة، وتوفير نظام مالي ملائم وعلى الجزائر تصميم جملة من الحوافز الجبائية المشروطة بتحقيق النتائج، ومن الأفضل إقامة المناطق الحرة وتطوير المناطق الصناعية وذلك لما لها من أهمية في توفير البنى التحتيه وتقليل التكاليف وتسجيع التصدير وتقليل عوائق الاستثمار .

✓ تدخل الدولة لتكوين وتطوير رأس المال البشري وعدم التركيز على رفع نسبة التعليم والخفض من مستوى الأمية فقط، بل تشجيع مؤسسات البحوث والتكوين في الخارج لبعض المؤهلات، واصلاح منظومة التعليم لتوفير المهارات الفنية والادارية التي ترفع من مستوى الإنتاجية وتسمح بالإنتاج المحلي بالتنافس في الأسواق الدولية وترفع من ربحية المشاريع الاستثمارية

✓ تشجيع القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني ودمجه في عملية التنويع الاقتصادي لما له من دور في رفع الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية وتوجيهه للمشاريع التي تحقق الاستقرار السياسي للدول.

✓ بإمكان الحكومة التأثير في إحداث التنويع الاقتصادي عن طريق تخفيض تكاليف استكشاف الفرص الاستثمارية الجديدة في القطاعات المستهدفة وتقديم الدعم للشركات للاستثمار في القطاعات الانتاجية الجديدة نتيجة تحملها لمخاطر الدخول لنشاطات جديده وذلك عن طريق ميزات وتسهيلات جبائية.

✓ إن نجاح عملية التنويع تكون بالتعاون بين مختلف أجهزة الحكومة عبر كافة أقاليم الدولة وذلك لصياغة برنامج حكومي تحدد فيه الأولويات القطاعية وأسباب انتقاء شروطه وإطاره الزمني من خلاله تستطيع الدولة توجيه السياسة المالية لصياغة الحوافز والمزايا الممنوحة للقطاعات

رابعا .آفاق الدراسة:

كآفاق لهذا البحث نقترح الموضوعات التالية:

- البحث في التكامل بين السياسة النقدية والمالية للدولة لتنويع الاقتصادي.
- دراسة وتحليل أثر السياسة المالية في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- البحث في دور الإنفاق العام في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

- **الكتب:**

1. مُحَمَّد حلمي الطوابي أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي في الدولة الحديثة-دراسة مقارنة-دار الفكر الجامعي، الاسكندرية –مصر-، الطبعة الاولى،2007.

2. مسعيد سامي الحلاق، محمود العجلوني دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، الاردن، عمان ، الطبعة الاولى 2010.

3. محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاول،1997.

4. مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، الطبعة الاولى، دار الجامعة الجديدة،2003.

5. عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، مطبعة ذات السلاسل، الكويت 1992.

6. محرزي مُحَمَّد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية.

7. يونس احمد البطريق، مبادئ المالية العامة، دار الجامعية، الطبعة الاولى، الاسكندرية، 2000.

8. غازي عناية، المالية لعامة والتشريع الضريبي، الطبعة الاولى، دار البيارق لنشر، عمان، الاردن.

9. صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعة الجزائر، الطبعة الثانية، 1988.

10. عاطف وليم اندراوس، الاقتصاد المالي العام، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2009.

11. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع،1999،الاسكندرية،مصر.

12. عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006.

13. اعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة فقا لتطورات الراهنة، الطبعة الاولى، دار ومه لنشر، الجزائر.

14. مُحَمَّد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمان، الطبعة الاولى،2008.

15. عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصاديات الانتاج الصناعي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.

16. مُحَمَّد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003،ص77.

- **الأطروحات الجامعية:**

1. دروسي مسعود، السياسة المالية ودورها في التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2005-2006،ص47

2. عماري الياقوت: أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، جامعة اوكلي محدا لحاج، البويرة، الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية مؤسسة، 2014-2015.

3. زيوش سمية، السياسة المالية اثرها في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، 2000-2014 مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة البويرة،الجزائر،2014-2015.

4. سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض الدول المغرب العربي-اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية بنوك، جامعة ابي بكر بلقايد،الجزائر،2010-2011.

5. أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو المستديم في الجزائر1989-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر -3-،الجزائر، 2014-2015.

6. بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الاشارة الى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010-2011.

- **الملتقيات والندوات:**

1. بلوفي مُحَمَّد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر1970-2011 جامعة بلقايد الجزائر 2012.

2. شراد غزلان، جابي أمينة هناء، سياسة التنويع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي – تجربة المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة-مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ضل انهيار اسعار المحروقات، جامعة اكلي محند، 30/29 نوفمبر2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

3. عبد المجيد قدي، السياسة الضريبية في الجزائر محاولة للتقييم، مشاركة في الملتقى الوطني الأول حول السياسة الاقتصادية، محاولة للتقييم، جامعة الجزائر 3، 13 ماي 2013، ص123.

4. بومدين بكريتي، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014 دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة دكتوراه فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد- تلمسان، 2017-2018، ص 176.

- **المقالات والمجلات:**

1. بنين بغداد، بنين عبد الرحمن: السياحة كبديل لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد1، 2016.

2. غلاب فاتح، سعيداني مُحَّد السعيد، رزيقات بوبكر : السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حالة ماليزيا، إندونيسيا والمكسيك ،مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، مارس.

3. باهي موسى، رواينية كمال : التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 2016،5.

4. لافي مرزوق عاطف: التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة البصرة، العراق، العدد24، 2013.

5. خرشي اسحاق: اعادة التركيز الاستراتيجي لتحسين تنافسية ميادين النشاط الاستراتيجية للمؤسسات الصناعية الجزائرية ENAD استراتيجية مقترحة للمؤسسات الوطنية لصناعة المنظفات، الريادة الاقتصادية للأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،المجلد 2ذن العدد 1، 2016.

6. باهي موسى، رواينية كمال، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة الدول العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، الجزائر، العدد5/ديسمبر2012.

7. مُحَّد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية 1980-2014،مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد09، العدد02، جامعة غرداية، 2016.

8. كنعان حمة وأخرون، أثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد3، العدد3، 2017.

9. حمزة بن زبن ،أمال رحمن ، أثر المرض الهولندي على اقتصاديات الدول النفطية حالة الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد12،2017.

10. نسرين معايش ، النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الاجتماعية والانسانية،المجلد16، العدد1، 2019

11. مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العدد15، المجلد 3، 2010.

12. محي الدين حداب، ثابتي الحبيب ، دراسة إحصائية لأثر العلة الهولندية على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة ما بين 1980-2013، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والادارية ، العدد 2، ديسمبر 2014.

13. أحمد نصير وأخرون، صناديق الثروة السيادية كآلية حديثة لتمويل التنمية الاقتصادية المستدامة صندوق النرويجي نموذجا، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، عدد خاص ، الجلد1، أفريل 2018.

14. بوطي حكيم، محي الدين سمير، دور صناديق الثروة السيادية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل دراسة تجربة امارة دبي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد10،الجزء1، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

15. جديدن لحسن، مراد اسماعيل، استراتيجية التنويع الاقتصادي وأثر تقلبات سعر النفط على الأداء الاقتصادي دراسة مقارنة الامارات الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد07، ديسمبر2016

16. غانم عبدالله، تيمجغدين عمر، أثار استراتيجية التنويع الاقتصادي على أداء المؤسسات الاقتصادية، مجلة الواحات للدراسات، المجلد7،العدد2،جامعة غرداية ،الجزائر.

17. زواق الحواس، فعالية السياسة الضريبية في توجيه الاستثمار لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، 2016، ص307.

18. مليكاوي ميلود، متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 5، العدد 7، جامعة يحي فارس، المدية، جانفي 2017.

- **المواقع الالكترونية:**

1. http://annaba.org/arabic/authorsarticles/7989
2. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp
3. http://minbaralhurriya.org/archives/9182

- القوانين والتشريعات:

1. المادة23 من قانون المالية 84-17-المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بالقوانين المالية.
2. المادة35 من القانون84 -17المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية
3. المادة1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2018.
4. المادة 135من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، 2018.
5. المادة 217 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية2018، ص55.
6. المادة 1من قانون الضرائب غير المباشرة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية.
7. المادة 36 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.
8. المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018
9. . المادة 36، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.
10. المادة 21 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.
11. المادة138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018.
12. المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2018،
13. الجريدة الرسمية: الجمهورية الجزائرية، العدد49، 29 ديسمبر 2010، ص12

- **الأبحاث والدراسات** :

1. شيبي عبد الرحيم، بن بوزيان مُحَّد، شكوري مُحَّد، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر دراسة تطبيقية، أوت 2010، ص7-8
2. اصلاحات المالية العامة، الآفاق والتحديات في الدول العربية، المنتدى الثالث للمالية العامة في الدول العربية،: الآفاق والتحديات في الدول العربية، صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، دولة الامارات العاربية المتحدة، فبراير 2018.
3. أحمد درويش واخرون، المملكة العربية السعودية، معالجات التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، 2015.

- **التقارير** :

1. التقارير السنوية بنك الجزائر سنوات، 2005، 2010، 2015، 2017

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

1. Hvidt martin Economic diversification in GCC countries past record and future trends The London school of economics and political science (LES). January 2013.number27 .

2. Grazia pedrana Maria Bardea Massimo economic: diversification final report and policy recommendation padima may2012.